إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين"

إلهي لا يطيب الليل إلا بيسرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك..ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك..ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك جل جلالك...إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة...ونصح الأمة...وإلى نبي الرحمة ونور العالمين...

إلى من كلفه الله بالهبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون إنتظار...وإلى من أحمل اسمه بكل إفتخار...إلى من أنار دربي وكان نعم الناصح...إلى من كان معي في كل خطوة أخطوها بتشجيعاته و دعمه إلى من كان ولا يزال سندي في الحياة...إلى الذي كان لي القدوة الحسنة وعلمني أن ركيزة الحياة المحبة والإخلاص...إلى الذي لم يبخل عليا بكل ما يملك في سبيل نجاحي **أبي** أطال الله عمرك.

إلى من ربتني وأنارت دربي...إلى معنى الحب والحنان والتفاني...إلى

بسمة الحياة...إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وجنانها بلسم جراحي...إلى أغلى إنسان

"أمي الحبيبة"

إلى أغلى الكواكب التي ترعرعت بينها فكانت تنير لي بضوئها إلى أخوي

بشير وأيمن وإبراهيم وعبد الله وأخواتي وإلى كل أعمامي وعماتي

وإلى أخوالي و خالتي

إلى الكتاكيت :عبد المطلب ، الحاج

إلى من عشت معهم أيام الدراسة:إبراهيم ، حمزه ، علي ، عمر ، أنور ،

نوري، عزيز ، عبد الكريم ، عبد الرزاق

دفعة:إقاصد عمومي وتسيير المؤسسات

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

أهديكم ثمرة جهد

بسم الله الرحمن الرحيم
كلك ١٤١٧

الخـاتمـة

I- الخلاصة العامة:

يلعـب القطـاع المـالي دورا هامـا في نمـو الاقتصـاد الـوطني، وبـذلك أصـبحت التنافسـية هـدف رئيسـي ولـيس وسـيلة ، ومـن بـين الأثـار الـتي تترتـب عنهـا هـي تقويـة الحـرب لـدى المؤسسـات وعلـى المسـتوى الـدولي فيمـا يخـص العلاقـات بـين المؤسسـات والمتعـاملين الاقتصـاديين وأسـتعملت في هـذه المعركـة كـل الوسـائل (البحـث والتطـوير ، إعانـات الدولـة والمضـاربة الماليـة ، هيمنـة الأسـعار ، نقـل وحـدات الانتـاج ، الانـدماج والشـراء) ، وكـذلك تقلـيص دور الدولـة في نظـر الأعـوان الاقتصـاديين مـن خـلال النجـاح التجـاري للمؤسسـات لـذلك أصـبحت السياسـة الماليـة عامـل مـن عوامـل خلـق شـروط الملائمـة في رفـع مـن تنافسـية المؤسسـات ، لجلـب الفائـدة العامـة ، حيـث في ظـل العولمـة أصـبحت المؤسسـات هـي الـتي تحـدد الأولويات في مجال وإجتيار المنتجات والخدمات وتحديد أماكنها.

II- نتائج الدراسة:

- بمـا أن المؤسسـات هـي الـتي تتنـافس ولـيس الـدول فـإن المؤسسـات الـتي تملـك قـدرات تنافسـية عاليـة تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولها .

- أن التنافسية لا تستطيع إيجاد أجوبة ناجعة للمشاكل على المدى الطويل الذي يواجهه المجتمع .

- تـأثير الضـرائب في العـرض والطلـب لـرؤوس الأمـوال الانتاجيـة مثـل : زيـادة الضـريبة يـؤدي إلى انتقـال عناصر الانتاج إلى فروع الانتاج الأخر قليل العيء الضريبي مما يؤثر على النشاط الاقتصادي .

III – التوصيات المقترحة:

يمكن اقتراح بعض التوصيات المرتبطة بنطاق هذه الدراسة و التي يمكن اخذها بعين الاعتبار من قبل المهتمين بصنع السياسات المالية لرفع تنافسية المؤسسات العمومية الاقتصادية بالجزائر في تصميم برامج ذات توجه إنمائي وهي :

– أهمية استمرار التنافسية في الجزائر بإستخدام السياسة المالية بكفاءة، حيث انها تساعد في النمو والازدهار، وخاصة أن البلد تتجه نحو عملية توسع في الاستثمار و التخصيص .

IV – آفاق البحث:

يبقى هذا الموضوع يثير عدة تساؤلات، مما يستوجب إجراء المزيد من الدراسات باستخدام سلاسل زمنية سنوية أو شهرية، وكذلك إضافة متغيرات جديدة، لذا نقترح دراسة الإشكاليات التالية في البحوث المقبلة.

– دراسة قياسية لنموذج إحصائي يربط مؤشر تنافسية المؤسسات بأدوات السياسة المالية .

– اثر السياسة الجبائية في رفع تنافسية المؤسسات .

تمهيد :

في اقتصادنا المعاصر أصبحت التنافسية أمراً لا مناص منه وهي تؤثر على السواء على المؤسسة التي تحتاج إلى النمو فضلا عن مجرد توفير البقاء، وعلى الأفراد الذين يريدون الحفاظ وظائف عملهم، كما تؤثر على الأمم التي ترغب في استدامة وزيادة مستويات معيشة أفضل و مشاركتهم في التقدم العلمي.

ومن هنا سأتطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول التعريف بالمؤسسة

المبحث الثاني البنية التنظيمية لمؤسسة اتصالات الجزائر بولاية الوادي .

المبحث الثالث الأثر التنافسي

المبحث الأول التعريف بالمؤسسة .

تقع المديرية العملية لاتصالات الجزائر لولاية الوادي بعاصمة الولاية نهج الطالب العربي يحدها شمالا البنك الجزائري و من الجنوب فندق سوف ومن الشرق مديرية الحرف و الصناعات التقليدية و من الغرب شارع محمد خميستي.

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن نشأة المديرية العملية لاتصالات الجزائر بولاية الوادي:

نص القرار 2000/03 المؤرخ في 05 أوت 2000 عن استقلالية قطاع البريد والمواصلات حيث تم بموجب هذا القرار إنشاء مؤسسة بريد الجزائر والتي تكفلت بتسيير قطاع البريد، وكذالك مؤسسة اتصالات الجزائر التي حملت على عاتقها مسؤولية تطوير شبكة الاتصالات في الجزائر، إذ وبعد هذا القرار أصبحت اتصالات الجزائر مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد هذه الأخيرة أوكلت لها مهمة المراقبة. لتصبح اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي تنشط في مجال الاتصالات. بعد أزيد من عاميين وبعد دراسات قامت بها وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال تبعت القرار 2000/03، أضحت اتصالات الجزائر حقيقة جسدت في 01 جانفي 2003. فالاتصالات الجزائر تسيرها مديرية عامة مقرها العاصمة و12 مديرية إقليمية: لكل من الجزائر، وهران، قسنطينة، سطيف ، عنابة، ورقلة، بشار، الشلف، باتنة، تيزي وزو، البليدة، تلمسان. أين تم التقسيم حسب الأقاليم ،وتحتوي هذه المديريات الإقليمية على مديريات ولائية أين تتواجد اتصالات الجزائر في 48 ولاية بمديريات ولائية إضافة إلى مديريتين إضافتين للعاصمة بمجموع 50 مديرية عبر التراب الوطني.من جهتها هذه المديريات الولائية تحتوي على وكالات تجارية "ومراكز هاتفية. ومن بين هذه المديريات المديرية العملية لاتصالات الجزائر بولاية الوادي. [1]

[1] **المصدر** : وثائق المؤسسة

المطلب الثاني : الخدمات التي تقدمها المديرية العملية لاتصالات الجزائر:

و هي الخدمات التي توفرها الشركة الأم "اتصالات الجزائر" و المتمثلة في:

الفرع الأول خدمات الهاتف الثابت: اتصالات الجزائر تعرض خدمات متعددة من خلال الهاتف الثابت:

أ- **إعلام بنداء في الانتظار:** هذه الخدمة تسمح للمشترك في حالة المكالمة (النداء) بإخباره بان هناك مشترك آخر يحاول الاتصال به وذلك بإشارة سمعية المشترك يستطيع أن :

- لا يبالي (أو يترك) النداء الجديد
- يحرر النداء الأول و يأخذ الجديد
- يحتفظ بالنداء الأول مع أخد النداء الثاني

ب- **النداء بدون ترقيم:** هذه الخدمة تسمح بالحصول على رقم أوتوماتيكيا دون تشكيله والذي تم برمجته وذلك عند رفع السماعة وبعد مرور 05 ثوان يتم تشكيل هذا الرقم أوتوماتيكيا. هذه الخدمة موجهة إلى :

- الأطفال الصغار
- الأشخاص المعاقين وحادي البصر
- الأشخاص المسنين

ت- **المحاضرة الثلاثية:** هذه الخدمة تسمح بالنداء لثلاثة مشتركين في نفس الوقت ، المستعمل يمكنه أن يحتفظ بأحد المكالمة أو الربط بينهما:

- يجب توفر الزر (R)على الهاتف المستعمل .
- بفضل هذه الخدمة يمكنكم إجراء اجتماعات بعيدة المدى.

ث- **تحويل النداء:** هذه الخدمة تسمح للمشترك أن يحول كل النداءات التي تأتيه إلى رقم آخر يختاره هو الموجود داخل نفس المقاطعة .

ج- **ترقيم مختصر:** هذه الخدمة تسمح باستبدال الأرقام الهاتفية التي عادة ما تستعمل بكثرة (تصل الى10 أرقام) برقم واحد.[1]

[1] **المصدر** : وثائق المؤسسة

ح- **تعريف برقم طالب المكالمة:** هذه الخدمة تسمح بكشف رقم الطالب للمكالمة الواردة إلى جهاز هاتفكم.

خ- **إقفال الاستعمال الدولي:** هذه الخدمة تسمح للمشترك بان يتحكم أو يحرر استعمال الدولي 00 وذلك من جهازه، والتحرير يتم عن طريق إدخال الرقم السري والذي يتحصل عليه من الوكالات التجارية لاتصالات الجزائر.

د- **الفاتورة المفصلة:** هذه الخدمة تسمح للمشترك بالحصول في نهاية كل فترة على قائمة الاتصالات المنجزة من جهازه في نفس الفترة بفضل هذه الخدمة يمكنكم الإطلاع على كل الكلمات التي قمتم بها وهذا من اجل تسيير عقلاني.

الفرع الثاني: خدمات الهاتف الخاصة بالحسابات الكبيرة:

1. **الخط الساخن:**وتتيح هذه الخدمة:
   - الاتصال المباشر.
   - الاتصالات الفورية.
   - الاتصال دون إزعاج(دون تأخير، الانتظار.....).
2. **المحاضرة الهاتفية:**السماح لتجميع عدد من المحاورين في نفس الوقت.
3. **الترقيم المختصر:** لتقديم خدمة قصيرة الأرقام ، يمكن أن يكون مفيدا لعدد (خدمة العملاء ، والبريد الصوتي... الخ...).
4. **الرقم الأخضر:** للمصالح التجارية يمنحكم الرقم الأخضر المجاني لعدد المتصلين الاتصال بدءا 800*.

- **الاتصالات الهاتفية على E1:**

- يمكن نقل الدعائم بسعة تصل حتى 02 ميجابيت في الثانية**E1** بفضل البطاقة .
- إتاحة الفرصة للحصول على 30 صوت(30 اتصال في الوقت نفسه) المبرمجة على خط واحد.
- عرض يسمح للشركات بشراء مخصص الوصول.
- السماح للوضع في الخطوط ، ومجموعة من أرقام الهواتف خط واحد.[1]

[1] **المصدر** : وثائق المؤسسة

- **الإنترنت** : اتصالات الجزائر" جواب" تعمل على:

- المساهمة في تطوير المجتمع المعلوماتي من خلال وضع قاعدة أساسية لتقنيات الانترنت ذات التدفق العالي.
- تشجع على استعمال خدمة الانترنت في الجزائر من خلال رفع عدد مشتركيها ، وترفع قدرة تواجدها بتقنياتها على مستوى القطر الوطني ، مع تخفيض تكلفة الاشتراك من أجل السماح لأكبر عدد ممكن من الزبائن الإبحار في تكنولوجية الانترنت .
- العمل على تطوير الخدمات الجديدة المرتبطة بالانترنت وكذا تسويقها مثل ، "محاضرات الفيديو "،" الصوت عبر الانترنت"، " الصوت والصورة"، الانترنت في النقال..الخ.
- تضمن تكوينا عاليا في مجال التكنولوجيات الحديثة بصفة عامة ، و في مجال الاتصالات السلكية و اللاسلكية وكذا الإعلام الآلي بصفة خاصة.

- **الخدمات الساتلية** :

اتصالات الجزائر المتعامل التاريخي لديه أكثر من 30 عاما من الخبرة والتواجد في جميع أنحاء البلاد في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصالات الساتلية. القمر الصناعي هو الأداة المفضلة للاتصالات السلكية واللاسلكية .

مما مكن من تطوير الخدمات المختلفة بما فيها المحطات الطرفية (الطرفيات ذات الفتحات الصغيرة جدا)في المقام الأول بالنسبة للشركات التي تسعى لربط مواقع متباعدة جغرافيا. هذه التكنولوجيا هي النشاط الرئيسي لاتصالات الجزائر الأقمار الصناعية، والتي توفر الحلول التقنية والإدارية والقدرة على توفير التعليم والمرافق والمعدات وصيانتها وتقديم الدعم للحكومات والشركات في تطوير شبكاتها.

- **الهاتف الثابت اللاسلكيWLL** :

بالإضافة إلى الربط بالخيوط للهاتف الثابت، اتصالات الجزائر توفر اليوم تقنية تسمح بتحقيق اتصالات بين المشتركين **WLL** وهيكل الاتصالات "لاتصالات الجزائر" لكافة التقنيات والمعروف "بالدائرة المحلية راديو" .

المطلب الثالث : أهم المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة:

- كل المؤسسات و الإدارات العمومية.
- جميع المؤسسات الأمنية و العسكرية.[1]

[1] **المصدر** : وثائق المؤسسة

- المشتركين الخواص.
- أغلب الشركات و المؤسسات العاملة في القطاع الخاص.

الفرع الأول : أهداف المديرية العملية لاتصالات الجزائر:

إن أهداف المديرية العملية للاتصالات من أهداف الشركة الأم و المتمثلة في :

- تطوير واستمرار وتسيير شبكات الاتصالات العامة والخاصة.
- إنشاء واستثمار وتسير الاتصالات الداخلية مع كل متعاملي شبكة الاتصالات .
- ضمان جمع مؤشرات لقياس جودة الخدمة لتحسين رضا العملاء .
- توقع وتحديد ورصد الطلب في السوق .
- الشروع في اقتناء وإضافة تكنولوجيات جديدة استجابة لاحتياجات العملاء السوق والتكنولوجيا ومشاهدة .
- الترويج والتسويق وخدمة بيع وقياس رضا العملاء .
- وضع وتطوير وتشغيل شبكات الاتصالات عبر الأقمار الصناعية (انتلسات و إنمارسات ، والمحطات الطرفية ، ونظم الاتصالات الشخصية المتنقلة العالمية...) في الامتثال للمعايير والقواعد الدولية.

الفرع الثاني : أهمية المديرية العملية للاتصالات:

- المساهمة في تنمية المجتمع الإعلامي في الجزائر.
- المساهمة في النقل والتسليم على الصعيدين الوطني والدولي للاتصالات.
- المساهمة في تقديم خدمات تقنية للمؤسسات.[1]

[1] **المصدر** : وثائق المؤسسة

الفرع الثالث : المكونات البشرية للمديرية العملية لاتصالات الجزائر بولاية الوادي:

جدول رقم (3 –1) يوضح المكونات البشرية للمديرية العملية للاتصالات

مجموعات / الخدمات	الإطارات	أعوان التحكم	أعوان تنفيذ	المجموع
المديرية العملية للاتصالات	24	1	9	34
الوسائل العامة	/	/	8	8
التجاري	11	18	19	48
التقني	9	15	15	39
الخطوط	7	17	59	83
المجموع	51	51	110	212
النسبة	%24	%24	%52	%100

المصدر : المديرية العملية للاتصالات.

المبحث الثاني : البنية التنظيمية لمؤسسة اتصالات الجزائر بولاية الوادي

لقد اعتمدت اتصالات الجزائر عل هيكل تنظيمي جديد يضم ثلاث مستويات:

1- المديرية الجهوية للاتصالات DRT.

2- المديرية العملية للاتصالات DOT.

3- الهياكل العملية: القسم التجاري ACTEL والمراكز المحلية للاتصالات CLTالإنتاج.[1]

[1] **المصدر** : وثائق المؤسسة

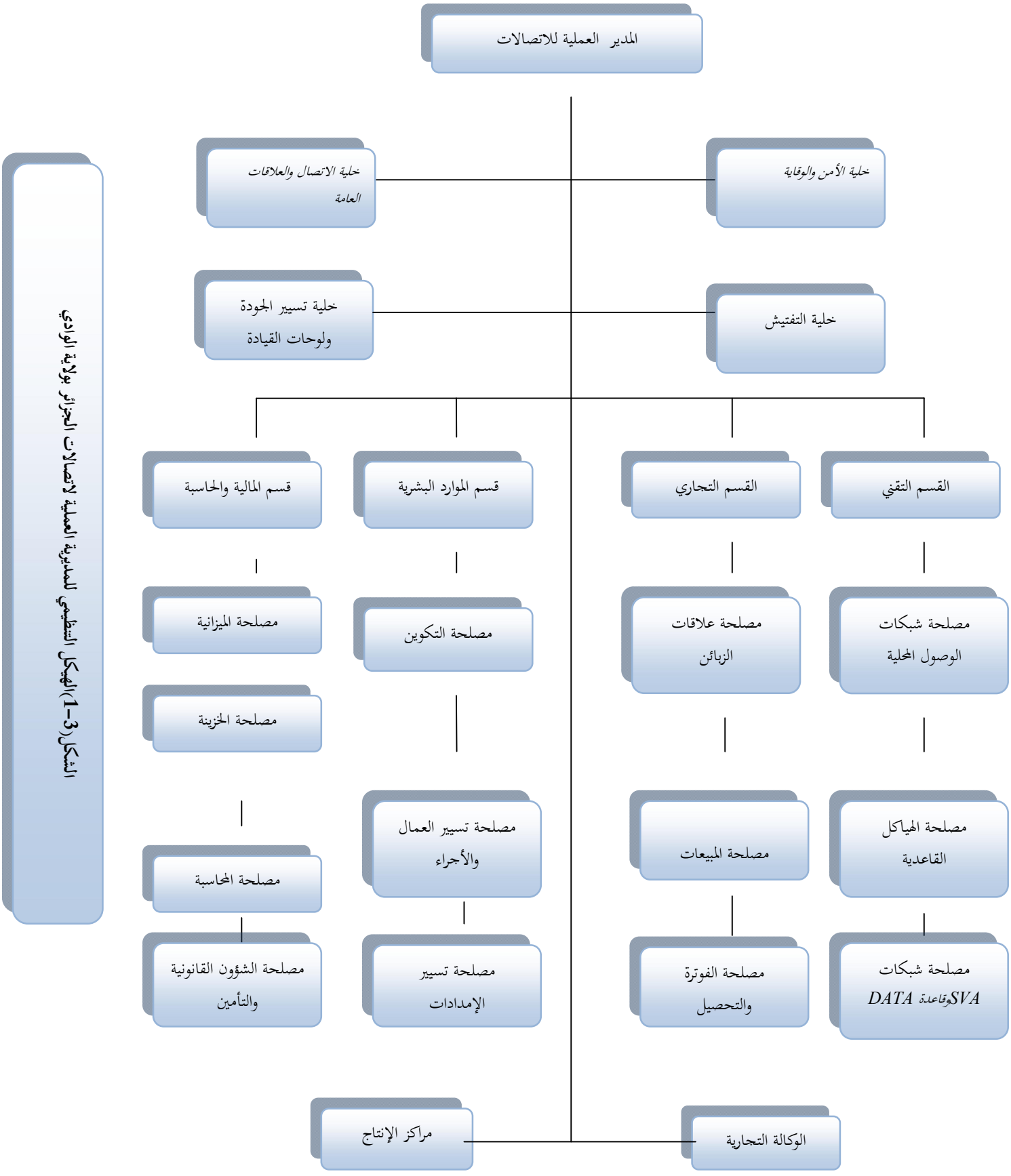

الشكل(3-1)الهيكل التنظيمي للمديرية العملية لاتصالات الجزائر بولاية الوادي

المطلب الأول : المديرية العملية للاتصالات DOT:

إن المديرية العملية للاتصالات هي وحدة عملية تتمتع باستقلالية مالية وميزانية و تقوم بتسيير الوحدات التقنية و التجارية التابعة لها.و هي مهيكلة إلى أربعة أقسام و بها أربعة خلايا مرتبطة مباشرة بالمدير ومن المهام الأساسية لمدير الوحدة العملية للاتصالات:

- مهمة متعلقة بجودة الخدمات و علاقات الزبائن.
- يضمن متابعة الجودة و الخدمات المتقدمة من طرف وحدات الشركة.
- يحرص على احترام قواعد النظافة في أماكن العمل من طرف شركاءها.
- مهمة متعلقة بالسير الحسن لهياكل الشركة.
- ينشط الوظائف التجارية و التقنية.
- يضمن التنسيق بين الهياكل العملية ACTEL وCLT.
- يقوم بوضع مخطط التطوير للهياكل مع الهياكل العملية حسب كفاءتها و تحرص على تطبيق المخطط.
- يضمن التنسيق بين المتعاملين في مجال نشاطهم.
- يقوم بوضع مخطط العمليات المستقلة مع تخصيص الميزانية من المديرية العملية للاتصالات.
- يضمن مخالصة الفواتير المتعلقة بالمشتريات و الأشغال.
- يقوم بانجاز الميزانية المحاسبية السنوية.
- يقوم بإرسال المعلومات و معطيات اتصالية إحصائية في شكل تقارير شهرية
- ينفذ مشاريع التطوير للهياكل و يقوم بالتنسيق مع مختلف المتعاملين في محيطها.

1. القسم التقني:

أ. مصلحة الشبكات الوصول المحلية:

- تضمن استغلال الشبكات الوصول.
- تضمن تسخير شبكات الوصول.[1]

ب. مصلحة الهياكل القاعدية:

- تضمن دراسة و تطوير شبكة الاتصال للمشاريع الجديدة و توسيعها.

[1] **المصدر** : وثائق المؤسسة

- تضمن تحضير أماكن وضع معدات الاتصال(الهندسة المعمارية- النظافة- التكييف- الحماية- الوقاية- الأمن).
- تضمن صيانة الهياكل القاعدية.

ج. مصلحة شبكات DATA و قاعدة SVA:

- تضمن استغلال و صيانة شبكات DATA و قاعدة SVA .
- تضمن متابعة شبكات DATA و قاعدة SVA .
- تكوين و تأهيل عمال المصلحة.

2. القسم التجاري:

أ. مصلحة علاقات الزبائن:

- تحرص على إرضاء الزبائن عن طريق الوحدات التجارية و التقنية.
- تحرص على التكفل العام بالواجهة التقنية والتجارية لتبليغ أهدافها التجارية.
- تعالج احتياجات الزبائن و تتدخل بينهم و بين الوحدات التجارية.
- تكوين و تأهيل عمال المصلحة.

ب. مصلحة المبيعات:

- تقوم بتحديد الوسائل الضرورية لبلوغ الأهداف التجارية للوحدات التابعة لها.
- تعتبر داعم للوحدات التجارية لتحسين قوة المبيعات.
- تنجز استطلاعات رضاء الزبائن لتحليل سلوك الزبائن.
- تحديد أهداف المبيعات لكل وحدة و متابعتها.
- تكوين و تأهيل عمال المصلحة.

ج. مصلحة الفوترة و التحصيل:[1]

- تقوم بإعداد الفواتير و تحصيل و معالجة الديون بطريقة ودية.
- تقوم بإعداد ميزانية الفوترة (تحديد رقم الأعمال) و إرسالها للمسؤول.
- تتأكد من مصداقية المعلومة من أجل المشاركة في إرضاء الزبون.
- تقوم بتحصيل الديون.

[1] **المصدر** : وثائق المؤسسة

- تكوين و تأهيل عمال المصلحة.

3. قسم الموارد البشرية:

أ. مصلحة التسيير و التكوين:

- تنظم و تحدد متطلبات التكوين.
- تحديد برامج التكوين.
- تقوم بإجراء و متابعة اتفاقيات مع مؤسسات التكوين.
- المتابعة البيداغوجية للتكوين.
- تحديث نظام المعلومات تسيير الموارد البشرية RH ACCESS .
- تقوم بانجاز الميزانية البيداغوجية (التقويم البيداغوجي).
- تحدد و تنجز الميزانية المتوقعة لغرض التكوين.
- التغذية العكسية (Fead back): إعداد تقارير حول مشاكل التكوين.

ب. مصلحة تسيير العمال:

- تضمن التسيير الإداري للعمال و تحضير الأجور.
- تقوم بتحضير الوثائق الخاصة بالعمال.
- تحضير المعطيات و التقارير الإحصائية الخاصة بالعمال.
- تسيير نظام المعلومات للموارد البشرية.

ج. مصلحة تسيير الإمدادات:

- تضمن التموين بالموارد و المعدات اللازمة للاستغلال.
- تسيير المخزون.
- تضمن المعدات و الأدوات اللازمة للسير الحسن للوحدات.
- تكوين و تأهيل عمال المصلحة.

د. مصلحة تسيير الممتلكات (العتاد):[1]

- تضمن تسيير و حماية ممتلكات المؤسسة
- تضمن الجرد المادي للمعدات و السيارات

[1] **المصدر** : وثائق المؤسسة

– تضمن تكوين و تأهيل عمال المصلحة

4. قسم المالية و المحاسبة:

– إعداد ميزانية المديرية العملية للاتصالات (DOT).

– تضمن إعداد المعلومات.

أ. مصلحة الخزينة:

– تسيير حسابات بنكية.

– المصادقة على عمليات الخزينة.

– إعداد مخطط التوقع للخزينة.

ب. مصلحة المحاسبة:

– انجاز التسجيلات و الكتابات المحاسبية.

– انجاز الميزانية السنوية.

– تحديث الوثائق المحاسبية للسجلات.

ج. مصلحة الشؤون القانونية و التأمين:

– مراقبة عقود الشركة بالمقارنة مع القوانين السارية المفعول.

– تسيير المنازعات و التنسيق مع المتعاملين.

– التعاقد مع مختلف وكالات التأمين.

– تسيير التأمين.

5. خلية الوقاية و الأمن:

– تضمن تطبيق إجراءات و ضوابط وشروط الأمن و الوقاية في الشركة.

– تشارك في انجاز ووضع إجراءات و قواعد السلامة و تطبيقها في الشركة.

6. خلية الاتصال و العلاقات العامة:

– تشارك في انجاز عمليات الاتصال لتحقيق أهداف البرنامج المسطر.

– تقوم بنشر المعلومات في وسائل الإعلام الداخلية و الخارجية.

– تشارك في تشريف و تلميع صورة العلامة التجارية لاتصالات الجزائر.[1]

[1] **المصدر** : وثائق المؤسسة

7. خلية التفتيش:

- تقوم بالمراقبة في العمليات المشبوهة.
- تقوم بمراقبة المصاريف الغير مبررة على مستوى الوحدات التجارية.

8. خلية تسيير الجودة و لوحات القيادة:

- تحدد و تنظم مهام المراقبة و وضع سياسة جودة في الشركة.
- تقوم بوضع برامج جودة للشركة.
- نضمن متابعة لوحات قيادة تسمح بمراقبة الإجراءات و التصحيح.
- تقوم بحماية تسيير الوحدات.

المطلب الثاني : الوكالة التجارية

وهي مؤسسة عمومية خدماتية وهي وحدة تابعة للمديرية العملية لاتصالات الجزائر فتحت أبوابها بمنشور وزاري رقم 1994/10 بعدما فصلت عن وزارة البريد و المواصلات (السلكية و اللاسلكية) و تعتبر بمثابة الواجهة الرئيسية لكافة زبائن اتصالات الجزائر فمن خلالها يتم توفير كل الخدمات و تلبية كل رغبات المشتركين.يضم الطاقم الإداري للوكالة التجارية 48 عاملا و تقع في مقر الولاية و تتبع لها عدة أقسام تجارية هي : الرقيبة ، الدبيلة ، المقرن ، قمار ، المغير و جامعة.ومنمهام و مسؤوليات الوكالة التجارية:

- استقبال و توجيه الزبائن.
- تقديم عروض الخدمات.
- بيع و تقديم خدمات.
- تقوم بالفوترة و التحصيل.
- تقوم بمعالجة الاحتجاجات.

كما تقوم الوكالة التجارية بالتكفل بالنشاطات المتعلقة بالزبائن كما يلي:

- إجراءات بحث و تحديد المتطلبات.
- إجراءات ما قبل البيع.
- معالجة و تسيير الطلبات.[1]

[1] **المصدر** : وثائق المؤسسة

- تسيير انجاز الطلبات.
- الفوترة و المخالصة.
- التكفل بالعمليات ما بعد البيع.

الفرع الأول: أقسام الوكالة التجارية:[1]

1. **مكتب رئيس الوكالة :**

وهو المسير الرئيسي للوكالة و المسؤول الأول عن سير عملها، وهو كذلك يستقبل المشتركين ويساعد في حل مشاكل العالقة كذلك كما أنه مسؤول عن تنسيق وتوزيع المهام بين الأعوان الإداريين ،ومن مهامه أيضا:

- المصادقة عن أي وثيقة صادرة عن أي مصلحة أو مكتب من مكاتب الوكالة.
- التنسيق والاتصال بين الوكالة والوحدة العملية وباقي المراكز الإدارية التابعة
- لاتصالات الجزائر.
- استقبال أي مسؤول وافد للوكالة والقيام بالإجراءات اللازمة .
- صلاحية منح الإجازات إذا تطلب الأمر .

2. **مكتب الأمانة:** هذا المكتب بمثابة سكريتاريا المدير فهو يساعد المدير ويسهل عليه مقابلة المشتركين وحل مشاكلهم المترتبة عن الهواتف وكذلك يقوم باستقبال مرسلات والمكالمات والمشتركين.

3. **مصلحة الزبائن:** تعتبر مصلحة الزبائن الرابط الرئيسي بين الزبائن والمؤسسة حيث تتكفل بالنشاطات المتعلقة بالزبائن ولتسهيل عملها قسمت هذه المصلحة إلى عدة مكاتب وهي:

أ- **مكتب رئيس مصلحة الزبائن** :تعتبر مصلحة الزبائن الرابط الرئيسي بين الزبائن والمؤسسة حيث تتكفل بالنشاطات المتعلقة بالزبائن كما يلي:

- ضمان الواجهة اليومية بين الزبون والمتعامل .
- تتكفل و تنظم الاتصال مع الزبائن.
- توجه الزبائن نحو مختلف المصالح.

[1] **المصدر** : وثائق المؤسسة

- تستقبل و تسجل طلبات الهاتف الثابت.
- تستقبل و تسجل طلبات ADSL .
- تستقبل و تسجل التعطلات.
- تستقبل الزبائن لمخالصة الفواتير.
- تستقبل احتجاجات الزبائن.
- تحسين جميع المداخيل.
- ضمان خدمة ما بعد البيع للمنتجات والخدمات.
- تسهيل إدخال و استعمال الخدمات ذات القيمة الإضافية.
- العمل كسفير للعلامة التجارية.
- إنشاء علاقة ودية وتوطيد العلاقة مع الزبون.
- الميزة الإستراتجية .
- تسيير مشخص لوضعية الزبون.
- معالجة كم معتبر من الاتصالات بتكاليف منخفضة.
- التمكن من المعلومة التي تصبح أداة إستراتجية لخدمة المؤسسة.
- الإجابة على جميع تساؤلات الزبائن.
- تسيير خدمة المستهلك، إرشاد الزبائن، تسجيل طلباتهم وترقية عروضهم التجارية.

ب- **مكتب الاستقبال والتوجيه:**

تتمثل في استقبال الزبائن وتلبية رغباتهم توجيههم

ت- **مكتب الخدمات المتعددة(خدمات الهاتف الثابت واللاسلكي .الانترنت) :**

الفرع الثاني : خدمات خاصة بالهاتف:

- تقديم الفواتير.
- تغير رقم الهاتف أو تحويل الهاتف أو اشتراك جديد أو خدمات أخرى.
- خدمات متعددة(كاشف رقمي،تحصيل مبالغ الفاتورات.....).[1]
-

[1] **المصدر** : وثائق المؤسسة

المطلب الثالث : مراكز الإنتاج: و هي المراكز التقنية لاتصالات الجزائر حيث تقوم بالمهام التالية:

- تركيب الخطوط الهاتفية الجديدة.
- تحويل الخطوط الهاتفية من مكان إلى آخر.
- حذف الخطوط الهاتفية.
- تركيب الخطوط الخاصة للشركات و المؤسسات الكبيرة.
- توصيل خدمة الانترنت للمشتركين الراغبين بذلك.

المبحث الثالث: الأثر التنافسي [1]

إن تطبيق أدوات السياسة المالية لا محالة يؤثر على القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية باعتبارها – القدرة التنافسية – الهدف الاسمي لتطبيق برنامج التأهيل ومنه يمكن رصد جملة الآثار المترتبة عن تطبيق تلك الأدوات والتي تدخل ضمن السياق التنافسي فيما يلي :

المطلب الأول : أثر الحواجز الجمركية : إن استعمال الحواجز الجمركية كإجراءات رادعة لدخول المنتوجات المنافسة ومنه حماية المنتوجات الوطنية يؤثر سلبا وإيجابا على تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، ومنه فإن رفع حواجز الاستيراد أمامها قد يرفع من تكلفتها وبالتالي زيادة سعرها ومنه تخفيض قدرتها التنافسية ، والعكس يحدث في الحالة المخالفة عند رفع الحواجز الجمركية أمام دخول المنتوجات المنافسة والتي لا يؤهلها إلى الصمود أمام قدرات المنتوجات المحلية وبالتالي نجاح برنامج التأهيل في شقه التنافسي تعظيما لمكاسب الاندماج في حركية الاقتصاد الإقليمي والدولي وذلك في حالة تخفيض حواجز التصدير وتسهيل إجراءاته . لكن بانهيار فكرة الحمائية protectionnisme و انضمام الجزائر إلى OMC و ZLE/UE، انخفض هامش المناورة باستخدام أداة الحواجز الجمركية ، وبالتالي صعوبة تطبيق برنامج التأهيل ، مما يحتم على المؤسسة الاقتصادية هنا ، أن تجري الاستراتيجيات التصحيحية الداخلية لرفع قدراتها التنافسية ، من خلال الوقاية من آثار تخفيض محتمل لحواجز الدخول (الاستيراد) أو رفع حواجز الخروج (التصدير) السعرية منها والكمية.

[1] **SEUIL**, Paris , Jacques Généreux : Les politiques économiques 1996,P40

المطلب الثاني : آثار سياسة سعر الصرف : إن استعمال هذه الأداة في تخفيض سعر صرف العملة الرسمي أمام العملات الأجنبية تحقيقا لبعض التوازنات الكلية ، من شأنه أن يؤثر سلبا على تنافسية المؤسسة الاقتصادية في الجزائر من خلال رفع سعر الواردات وتخفيض سعر الصادرات خاصة إذا علمنا أن معظم هذه المؤسسات تعتمد على الاستيراد في ما يخص تمويناتها من المواد الأولية وتجهيزاتها فيما يخص التكنولوجيا . والشكل التالي يجسد ذلك بوضوح :[1]

[1] **SEUIL**, Paris , Jacques Généreux : Les politiques économiques 1996,P41-42

الشكل (3-2) يوضح أثر الحواجز الجمركية [1]

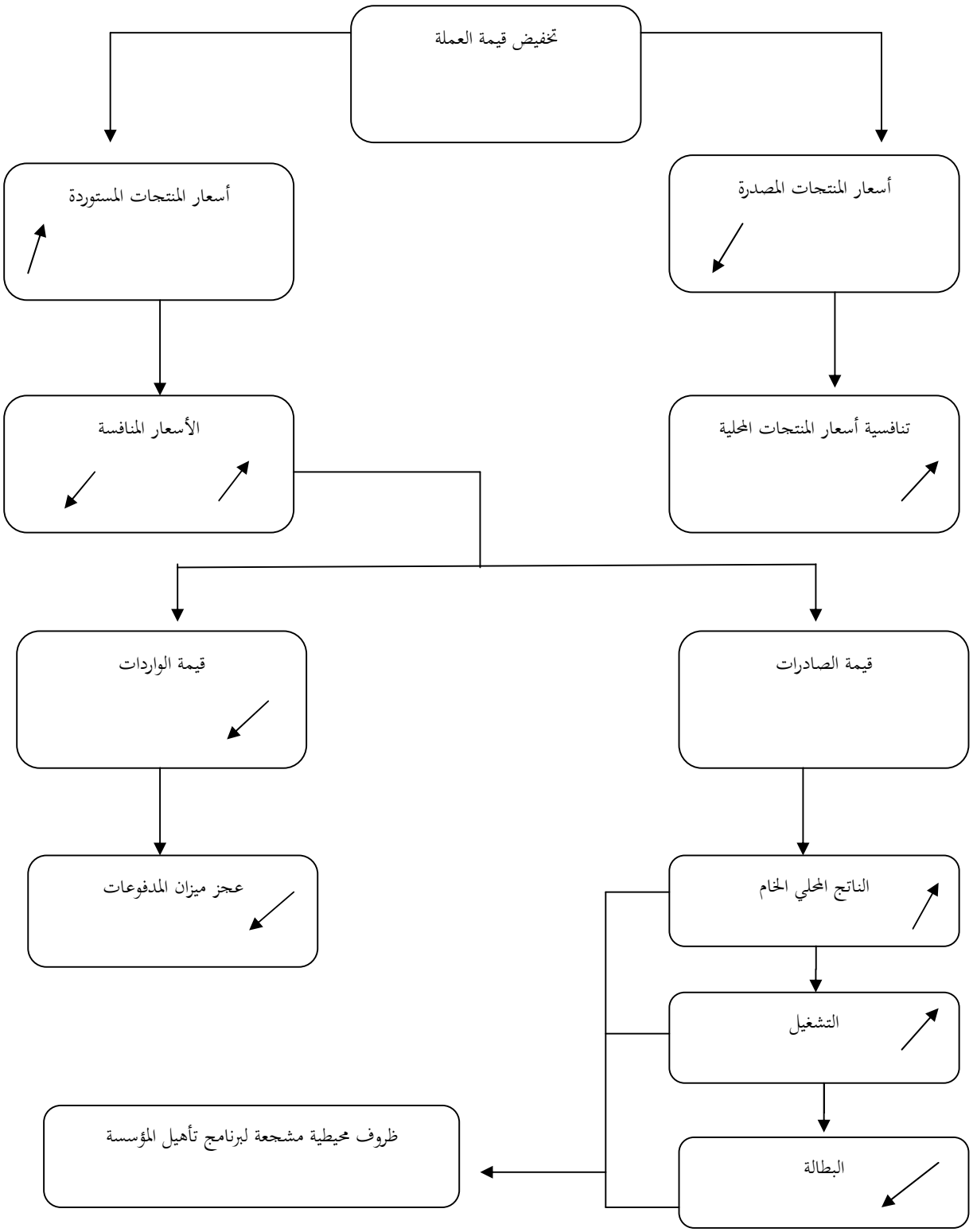

[1] **SEUIL**, Paris , Jacques Généreux : Les politiques économiques 1996,P43

المطلب الثالث : أثر الإعانات والتدعيمات :

لا تترك الحكومة المؤسسات الوطنية من غير دعم مادي أو عون مالي ، إذ يندرج ذلك ضمن أدوات السياسة المالية الرامية إلى رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية فكلما كانت هذه الإعانات معتبرة كلما ساعد ذلك في تحقيق المؤسسات لأهدافها . والجزائر في هذا المضمار ، بذلت مجهودات معتبرة في سبيل تهيئة الظروف المناسبة لإنجاح برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية ، ولعل تخصيص 400 مليار دج لتطهير هذه المؤسسات لخير دليل على ذلك .

الأثر التشريعي : إن القوانين والتشريعات والتنظيمات المعمول بها في إطار السياسة المالية لتضفي بظلالها التأثيرية الإيجابية والسلبية منها على برنامج واستراتيجيات تأهيل المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال جملة الآثار التالية :

الفرع الأول : أثر قانون المالية :

إن أثر التغيرات المدرجة سنويا في قانون المالية لتترك حتما بصمات آثارها ، وذلك من خلال وجوب التزام المؤسسة ببنوده ومواده التي تضبط نشاطاتها الاقتصادية من خلال تعديل وتكييف خطة استراتيجية برنامج التأهيل .

الفرع الثاني : أثر تأطير القروض :

إن القوانين والتعليمات والمراسيم التي يصدرها البنك المركزي اتجاه البنوك ، لتقنين عملية تأطير القروض ، وذلك من خلال وضعه للشروط القانونية الواجب توفرها لمنح القروض مثل نوعية وقيمة الضمانات ، مدة الاستحقاق وتاريخ التسديد ، أولوية النشاطات ، كل ذلك حتما له تأثيره السلبي أو الإيجابي على تأهيل المؤسسة الاقتصادية .

الفرع الثالث : أثر الانضمام إلى المنظمات العالمية :

إن الانضمام إلى كل من OMC و ZLE/UE ليفرض على الحكومة الالتزام بالاتفاقيات المنبثقة عنه ، وعليه كان لزاما على المؤسسة الاقتصادية وهي تعد برنامج وإستراتيجية التأهيل أن تراعي هذه الاتفاقيات وشروطها وهذا مما يسفر عنه آثارا سلبية وايجابية ، يمكن تجليتها من خلال جملة الآثار السابقة واللاحقة منها .[1]

[1] **SEUIL**, Paris , Jacques Généreux : Les politiques économiques 1996,P44

المطلب الرابع الأثر الجبائي :

إن من بين أدوات السياسة المالية الأساسية أداتي الضرائب والرسوم والتي ترفع في حالات وتنخفض في أخرى ، وهذا بحسب الأوضاع الاقتصادية السائدة وكذا أداة النفقات العمومية تشجيعا للاستثمار وتحفيزا للإنتاج وتوسيعا للنشاطات الاقتصادية المختلفة ، ومنه يمكن لنا تجلية الأثر الجبائي للسياسة المالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية من خلال العنصرين التاليين :

الفرع الأول: أثر الضرائب والرسوم :

إنه من أكبر العوامل المشجعة لعملية تأهيل المؤسسة الاقتصادية الرامية إلى اعتماد سياسة توسعية في الاستثمارات ، عامل تخفيض الضرائب والرسوم ، ذلك أن كثرة الضغط الضريبي لا تؤدي فقط إلى تعطيل برنامج وإستراتيجية التأهيل ، بل تؤدي فضلا على ذلك إلى القضاء على الضريبة في حد ذاتها .

ولعل من بين العوامل المشجعة التي وضعتها السلطات الجزائرية لإنجاح عملية التأهيل المؤسسة الاقتصادية تلك الإصلاحات الجبائية التي باشترها منذ 1992 والتي تدخل ضمن التوجهات الجديدة للسياسة المالية الرامية إلى مساعدة المؤسسات الاقتصادية على تأهيل نفسها دفعا لها ، للاندماج في الحركية الاقتصادية الدولية منها والإقليمية بقوة تنافسية معتبرة ، على جميع الأصعدة .[1]

الشكل رقم (3 – 3) منحى لافر

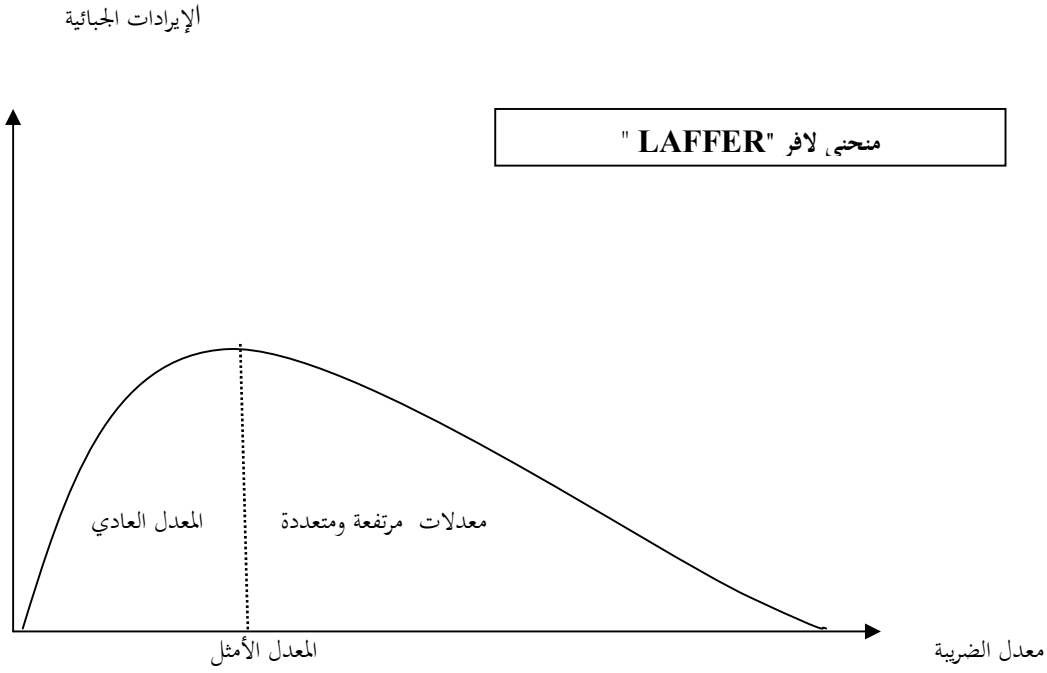

[1] **SEUIL**, Paris , Jacques Généreux : Les politiques économiques1996,P45

الفرع الثاني : أثر النفقات العمومية :

من العوامل الغير المباشرة التي تستفيد منها المؤسسة الاقتصادية لإنجاح برامج تأهيلها هي تصاعد معدلات النفقات العمومية خاصة منها النفقات الأولية الواجب توفرها لإنجاح النشاطات الاستثمارية ونعني بها بناء وتوسيع البنية التحتية المتمثلة في : شق الطرقات ، مد الجسور . بناء المطارات وتهيئة الموانئ ، وتوسيع شبكة الاتصالات وتحسين خدمات المواصلات ، كلها وغيرها ، يساهم بشكل فعال وبطريقة غير مباشرة في إنجاح برامج وإستراتيجية تأهيل المؤسسة الاقتصادية . وبالمقابل يجب التحذير من الإفراط في استعمال أداة النفقات العمومية الشيء الذي يؤدي إلى عجز هيكلي في الميزانية العمومية والتي يغطي بالضرورة عن طريق رفع معدلات الضرائب وتوسيع الوعاء الضريبي مما يسقطنا في سلبيات الأثر السابق (الضرائب والرسوم) .[1]

[1] **SEUIL**, Paris , Jacques Généreux : Les politiques économiques1996,P46

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التي قمت بها في مؤسسة إتصالات الجزائر بولاية "الوادي" و من خلال إستخدام منحى لافر حيث أعتمدت في الدراسة الميدانية وبعدها قمت بعرض وتفسير النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل المعلومات التي تحصلنا عليها والتي من أجل معرفة أثر السياسة الجبائية في رفع تنافسية المؤسسة الإقصادية الهمومية والتي أفرزت النتائج التالية:

إدراك المؤسسة اهمية السياسة الجبائية .

ادراك المؤسسة اهمية السياسة التنافسية .

إدراك المؤسسة أثر السياسة المالية لرفع من تنافسية المؤسسة الإقصادية الهمومية .

تمهيد :

في اقتصادنا المعاصر أصبحت التنافسية أمراً لا مناص منه وهي تؤثر على السواء على المؤسسة التي تحتاج إلى النمو فضلا عن مجرد توفير البقاء، وعلى الأفراد الذين يريدون الحفاظ وظائف عملهم، كما تؤثر على الأمم التي ترغب في استدامة وزيادة مستويات معيشة أفضل و مشاركتهم في التقدم العلمي.

و قد حظي موضوع التنافسية في الساحة العربية وفي ظل التحول إلى اقتصاد السوق ، باهتمام متعدد الأوجه ، لاسيما إنها تعظم الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي وتقليل من سلبياته ، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة لان هذه الدول الصغيرة والنامية أصبحت مجبرة على مواجهة هذا النظام بصفته إحدى تحديات القرن الواحد والعشرين.

وبما أن المؤسسات هي التي تتنافس وليس الدول، فإن المؤسسات التي تملك قدرات تنافسية عالمية تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولها، كون مستوى معيشة أفراد الدولة ما مرتبط بشكل كبير بنجاح المؤسسات العامة فيها من خلال قدرتها على اقتحام الأسواق العالمية .

حيث قسمت هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول ماهية التنافسية .**
- **المبحث الثاني مؤشرات قياس القدرة التنافسية .**
- **المبحث الثالث دور الدولة في دعم التنافسية .**

المبحث الأول : ماهية التنـــافسية .

أهم ما يميز النشاطات الاقتصادية في الوقت الحاضر، هو وقوعها تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي، ولاسيما تلاشي الحواجز التقليدية المتمثلة في الرسوم الجمركية و الضرائب، في وقت ازداد التركيز على الحواجز التقنية المتعلقة بالجودة والبيئة مما سيلتزم ظهور منافس جديد على مستوى عالي من المهارة والقوة.

حتى تستطيع الاستمرار والبقاء يجب فهم معنى التنافسية الحقيقي في ظل التحديات الحديثة التي تطرأ على اقتصاديات الدول.

المطلب الأول : نشأة ومفهوم التنافسية

الفرع الأول : نشأة التنافسية :

من الصعب تتبع الأصول التاريخية لظهور مفهوم اقتصادي معين ، خاصة إذا كان يتمتع بالحداثة و لا يخضع لنظرية عامة تفسره مثل التنافسية ، ولكن من خلال القراءة المتأنية للكتب التي تناولت موضوع التنافسية تبين ما يلي :

أول ظهور لمفهوم التنافسية، كان خلال الفترة 1981-1987 التي عرفت عجزا كبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خاصة في تبادلاتها مع اليابان وزيادة حجم الديوان الخارجية .

ثم ظهر الاهتمام مجددا بهذا المفهوم وبدرجة مكثفة في بداية التسعينات من القرن العشرين، كإفراز طبيعي لما أطلق عليه بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، و خاصة بعد انهيار الكتلة الشيوعية متمثلة في الاتحاد السوفياتي سابقا، وظهور سمات وتداعيات عديدة له و التي كان من أبرزها ظهور ما يسمى بظاهرة " العولمة " والتأكد مرة أخرى على التوجه نحو الاعتماد على اقتصاد وقوى السوق. [1]

وقد وقع تحول في المفاهيم، فمن مفهوم الميزة النسبية والمتمثل في قدرات الدول من الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة، المناخ والموقع الجغرافي التي يسمح لها بإنتاج رخيص وتنافسي،إلى مفهوم الميزة التنافسية والمتمثل في اعتماد الدولة على التكنولوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج، نوعية الإنتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك. مما جعل العناصر المكونة للميزة البيئة تصبح غير فاعلة وغير مهمة في تحديد التنافسية.[2]

[1] ياسين قاسي ، التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول ، مذكرة ماجستير ، التخصص تسويق ، جامعة سعد دحلب بالبليدة ، جويلية 2005 ، ص ص 68-70 .

[2] دويس محمد الطيب ، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول " حالة الجزائر " ، مذكرة ماجستير ، فرع دراسات اقتصادية . جامعة ورقلة ، جوان 2005 ، ص 3

كما تسارعت التدفقات المالية في كثير من الدول النامية و كذلك حقق الاستثمار الأجنبي المباشر لنمو، ليس فقط بالنسبة للتاريخ العالمي ولكن أيضا للتجارة الدولية، حيث أصبحت كل الدول تسعى إلى اقتحام أسواق عالمية، من أجل تحقيق الرفاهية في مستوى معيشية الأفراد.

إلا التحديات التي أفرزتها العولمة في فترة التسعينات من القرن العشرين، جعلت الدول تعيد هيكلة سياستها من جديد فيما يخص التجارة الخارجية مما استدعي إمكانيات معتبرة تستغلها الدولة من أجل مواجهة هذا التحدي.

ومن هذا استخلص معالم النشأة للتنافسية إلى ما يلي:

- كان أول ظهور لمفهوم التنافسية في فترة 1981-1987.
- ظهور الاهتمام مجددًا وبدرجة مكثفة في بداية التسعينات.

– الانتقال من مفهوم الميزة النسبية إلى الميزة التنافسية جعل عناصر الميزة النسبية غير مهمة. من ضمن الأسباب التي ساعدت في ظهور التنافسية.

– في ظل العولمة وتحدياتها، جعلت التنافسية شغل شاغل كل أمم التي تسعى للبقاء . [1]

الفرع الثاني : مفهوم التنافسية .

لقد عرفت التنافسية على عدة مستويات وكل مستوى يرى التنافسية وجهة نظر تختلف على المستوى الأخر وتلعب التنافسية أهمية كبية في النشاط الاقتصادي في عصرنا هذا لما أثرت عليه العولمة والتطورات الحديثة التي يعرفها النشاط الاقتصادي .

أولا : تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات :

- **يمكن تعريف التنافسية على أنها** " إمكانية تقديم منتوج ذو جودة عالية بسعر مقبول من طرف المستهلك".
- **كما يمكن تعريفها أيضا** " القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية ،مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المؤسسة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة ،ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الانتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (**العمل ورأس المال والتكنولوجيا**)" . [2]

[1] ياسين قاسي ، التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول ، مرجع سابق ، ص 70 .

[2] عميش عائشة ، حدادو علي ، مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، ص 2

➢ **وتعرف أيضا** " على أنها درجة نجاح المؤسسة في تحقيق هدفها بالمحافظة على مواقعها التنافسية وبناء مواقع تنافسية أعمق بينها وبين مثيلاتها من الشركات من خلال تقليل نسبة الخطأ والعيوب بالإنتاج ،وزيادة الحصة السوقية ،وزيادة الإنتاجية والاهتمام بالابتكار ونمو المبيعات " . [1]

ثانيا : تعريف التنافسية على مستوى قطاع النشاط .

تعني التنافسية لقطاع ما قدرة المؤسسات المنتمية لنفس القطاع في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية ،وهذا ما يؤدي الى تميز تلك الدولة في هذه الصناعة ،ويجب تحديد القطاع بدقة فمثلا قطاع الصناعة المواصلات لا يمكن خلطه مع قطاع الإلكترونيات ،لأن مجالات وظروف الانتاج تختلف. [2]

ثالثا : تعريف التنافسية على مستوى الدول

أهتم الكتاب والاقتصاديين وكذا المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على مستوى الدول أكثر من تعريف التنافسية على مستوى المؤسسات وقطاع النشاط ،لذلك نجد أن هناك العديد من التعاريف وتختلف حسب الزاوية التي ترى منها التنافسية وسأتطرق لأهم هذه التعاريف .

- تعريف المجلس الأمريكي لسياسة التنافسية : يعرف التنافسية على أنها " قدرة الدولة على انتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطرة في الأجل الطويل" .
- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية : تعرف على أنها " المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة ،منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية ،وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل" . [3]
- تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي : على أنها " قدرة البلد على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في متوسط دخل الفرد ،مقاسا بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ".

[1] ربيع مزوزي ، دور تسيير الكفاءات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، فرع تسيير المنظمات ، تخصص تسيير الموارد البشرية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014/2013 ، ص 51

[2] عمار طهرات ، الاستراتيجيات التسويقية وتنافسية المؤسسة الاقتصادية ، حالة الجزائر ، الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، ص : 2

[3] دويس محمد الطيب ، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول " حالة الجزائر " ، مرجع سابق ، ص ص 4 – 5

- تعريف مجلس التنافسية الصناعية الأمريكية : وقد عرفها على أنها " مقدرة دولة معينة على انتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقة ، فهي وسيلة لتحقيق الرفاهية للسكان والتنافس فقط ". [1]

- تعريف المعهد التنافسية الدولية : على أنها" قدرة البلد على :

1– أن ينتج أكثر وأكفأ نسبيا ،ويقصد بالكفاءة :

- تكلفة أقل : من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها الإتقان والتنظيم .

- ارتفاع الجودة : وفقا لأفضل معلومات السوق و الإتقان الإنتاجي .

- الملائمة : وهي الصلة مع الحاجات العالمية ،وليس فقط المحلية ،في المكان والزمان ونظم التوريد ،بالاستناد إلى معلومات محدثة عن السوق ومرونة كافية في الانتاج والتخزين و الإدارة .

2– أن يبيع أكثر من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع و التقانة، وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجية والمحلية ،وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد ،وذو نمو مطرد ، وهو أحد عناصر التنمية البشرية .

3– أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

وقد توصل الفريق في المعهد الى تعريف الموجز التالي : " تتعلق التنافسية الوطنية بالداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى " .

ووضع لهذا التعريف مجالا يتناول : الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر . [2]

[1] ربيع مزوزي ، دور تسيير الكفاءات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ،مرجع سابق ، ص ص 51 – 52

[2] د .محمد عدنان وديع ، القدرة التنافسية وقياسها ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، مرجع سابق ، ص 7

رابعا :تعريف بعض الاقتصاديين : [1]

يرى "Aldington 1985 " ، بأن تعريف التنافسية لأمة ما هو قدرتها على توليد الموارد اللازمة لمواجهة الحاجات الوطنية ،وهو تعريف مكافئ لتعريف تبناه (Scott and lodge 1985)، وهو " إن التنافسية الوطنية لبلد ما هي قدرته على خلق و إنتاج وتوزيع المنتجات أو الخدمات في التجارة الدولية بينما يكسب عوائد متزايدة لموارده " .

و إذا كان أحد تعاريف التنافسية أنها " قدرة البلد على توليد نسبي لمزيد من الثروة بالقياس إلى منافسيه في الأسواق العالمية " ،فإن التنافسية العالمية للمنتج والعمليات ذات الصفة العالمية هي " القدرة على إيجاد منتجات قابلة للتسويق ،جديدة وعالية الجودة ،وسرعة إيصال المنتج إلى السوق، وبسعر معقول ، بحيث أن المشتري يرغب بشرائها في أي مكان في العالم " .

تتمركز بعض التعاريف أساسا ،على ميزان المدفوعات وأخرى تطبق عدة مئات من المؤشرات الموضوعية والذاتية ما إذا كان البلد يولد نسبيا من الثروة في الأسواق الدولية أكثر مما يولده منافسوه والقدرة على الحفاظ على حصص الأسواق وفي الوقت ذاته القدرة على توفير مداخيل مستديمة أعلى وعلى تحسين المعايير الاجتماعية والبيئية .

لقد نجم عن تعاريف التنافسية ،خاصة تلك التي تبنتها المؤسسات التي تصدر تقارير دورية عن التنافسية ،محاولات لقياسها عن طريق مؤشرات مركبة تضم طيفا واسعا من المتغيرات والعوامل .

كما وجهت انتقادات عديدة لمفهوم التنافسية (Krugman 1994) أو المؤشرات المركبة فيها .

لكن النقد الأكثر جوهرية كان نقد "(1997) Oral & chabchoub"،وكذلك " Lall " الذي انصب على تقييم تقرير التنافسية الكونية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي ،وانتقادات Lall "2001" عن ابتعاد هذه المؤشرات المركبة عن تعريف وقياس واضح لمفهوم التنافسية بحيث أن كل شئ تقريبا يؤثر في التنافسية ومنه تم تمييع مفهومها ومحدداتها . وقد درس فريق مشروع التنافسية في المعهد العربي للتخطيط هذه الانتقادات واستخلص جوهرية جوانب عدة منها .

ولتفادي هذا التعميم فإن المعهد حاول خلال عمله في إعداد تقرير عن تنافسية الاقتصاديات العربية،وتبني مفهوما واضحا للتنافسية يركز أساس على الأسواق الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كميادين أساسية لتطوير التنافسية العربية . [1]

[1] بوزناق عبد الغني ، مساهمة الابداع التكنولوجي في تعزيز تنافسية المؤسسة الصناعية ، دراسة حالة مؤسسة كوندور ببربج بوعريريج ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013/2012 ، ص : 41

المطلب الثاني : أهمية وعوامل التنافسية.

الفرع الأول : أهمية التنافسية .

تلعب التنافسية دورا مهما ووسيلة فعالة في مواجهة التحديات الجديدة التي تواجهها المؤسسات وهي:

1. اكتساب القدرة على التعامل في الأسواق المفتوحة التي لا تتوفر فيها الحماية والدعم التي اعتادت المؤسسات التمتع بها قبل عصر العولمة .
2. التخلص من أساليب العمل النمطية والتقليدية التي أصبحت لا تتناسب مع حركية الأسواق وضغوط المنافسة،والتحول إلى أساليب مرنة ومتطورة تجاري متغيرات السوق وتسابق المنافسين
3. التحرير من أسر الخبرة الماضية والانطواء على الذات ،وأهمية الانطلاق إلى المستقبل واستباق المنافسة بتطوير المنتجات والخدمات وأساليب الأداء سعيا إلى كسب الثقة وولاء العملاء .

الفرع الثاني : عوامل التنافسية .

تتمثل عوامل التنافسية في :

1- عدد المؤسسات التي تتحكم في المعروض من منتج معين ،فكلما زاد عدد المؤسسات كلما زادت شدة التنافسية بينها والعكس صحيح .

2- سهولة أو صعوبة دخول بعض المؤسسات إلى السوق ،فكلما كان من السهل دخول بعض المؤسسات الجديدة لإنتاج وتسويق منتج معين ،كلما زادت شدة التنافسية ،والعكس صحيح

3- العلاقة بين حجم المنتجات التي يطلبها الأفراد في السوق تلك الكمية التي تستطيع المؤسسات تقديمها وعرضها من هذه المنتجات التي يطلبها الأفراد في السوق وتلك الكمية التي تستطيع المؤسسات تقديمها وعرضها من هذه المنتجات ،فكلما زاد المعروض من المنتجات عن المطلوب منها كلما زادت شدة التنافسية والعكس صحيح [2].

[1] د .محمد عدنان وديع ، القدرة التنافسية وقياسها ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، مرجع سابق ، ص ص 5- 6

[2] ربيع مزوزي ، دور تسيير الكفاءات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ،مرجع سابق ، ص ص 52 - 55

المطلب الثالث : أنواع وأسباب التنافسية. [1]

الفرع الأول : أنواع التنافسية .

تميزت العديد من الكتابات بين عدة أنواع من التنافسية هي :

أولا : تنافسية التكلفة أو السعر : فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف .

ثانيا : التنافسية الغير سعرية : باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية والغير سعرية ،فإن بعض الكتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية .

ثالثا : التنافسية النوعية : وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة ،والأكثر ملائمة للمستهلك وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق ، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة .

رابعا : التنافسية التقنية : حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

ويميز تقرير التنافسية الكونية للمنتدى الاقتصادي العالمي WEF 2000 التنافسية الظريفة أو الجارية ودليلها CCI، وتركز على مناخ الأعمال وعمليات المؤسسات واستراتيجياته ،وتحتوي على عناصر مثل : التزويد ،التكلفة ،النوعية ،والحصة من السوق ...إلخ ،وبين التنافسية المستدامة و دليلها GCI ،وتركز على الابداع التكنولوجي ورأس المال البشري والفكري ،وتحتوي على عناصر مثل التعليم ورأس المال البشري والإنتاجية ، مؤسسات البحث والتطوير ،الطاقة الإبداعية ،الوضع المؤسسي ،وقوى السوق . [2]

تدفع الأبعاد الأساسية في التنافسية إلى الاهتمام بجوانب عديدة منها :

1. **مستوى التحليل** : اعتبارا من مستوى المشروع أو المنتج إلى مستوى القطاع ثم مستوى البلد وحتى على مستوى التعليم .
2. **الشمول** : هي تحقيق الأهداف بأقل التكاليف ،والفعالية والاختيار الصحيح للغايات .

[1] بوزناق عبد الغني ، مساهمة الابداع التكنولوجي في تعزيز تنافسية المؤسسة الصناعية ، مرجع سابق ، ص : 43

[2] عمار طهرات ، الاستراتيجيات التسويقية وتنافسية المؤسسة الاقتصادية ، حالة الجزائر ،مرجع سابق ص: 4-5

3. **النسبية** : حيث أن التنافسية في جوهرها تعني مقارنة نسبية بين الاقتصاديات سواء كانت بلدانا أو مؤسسات أو أقسام في المؤسسة الواحدة ،أو بين فترتين زمنيتين وهو ما يثير مسألة فقدان التنافسية والديناميكية ،كما يفسر اهتمام تقرير WEF بجانب نمو التنافسية مقابل التنافسية الجارية في عدديه الأخيرين . أو تعني المقارنة النسبية بالقياس إلى وضعية افتراضية وتكون معرفة جيدا .

وتنعكس هذه القضايا على المؤشرات المنتقاة أو المتغيرات وعلى تركيب أدلة التنافسية.[1]

الفرع الثاني : أسباب التنافسية .

تعتبر التنافسية أحد العناصر الأساسية في نظام الأعمال المعاصر وذلك يرجع إلى عدة أسباب منها:

1. ضخامة وتعدد الفرص في السوق العالمي بعد أن انفتحت الأسواق أمام حركة تحرير التجارة الدولية نتيجة اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية .
2. وفرة المعلومات عن الأسواق العالمية ولسهولة النسبية في متابعة وملاحقة المتغيرات نتيجة تقنيات المعلومات والاتصالات ،وتطوير أساليب بحوث السوق ،والشفافية النسبية التي تتعامل بها المنظمات الحديثة في المعلومات المتصلة بالسوق ويراها من المعلومات ذات دلالة على مراكزها التنافسية .
3. سهولة الاتصالات وتبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة ،وفيما بين وحدات وفروع المؤسسة الواحدة بفضل شبكة الانترنت وغيرها من آليات الاتصالات الحديثة.
4. تدفق البحوث والتطورات التقنية وتسارع عمليات الإبداع والابتكار بفضل الاستثمارات الضخمة في عمليات البحث والتطوير نتيجة للتحالفات بين المؤسسات الكبرى في هذا المجال.
5. مع زيادة الطاقات الإنتاجية وارتفاع مستويات الجودة ،السهولة في دخول منافسين جدد في الصناعات كثيفة الأسواق إلى سوق مشترين تتركز القوة الحقيقية فيه العملاء الذين انفتحت أمامهم فرص الاختيار والمفاضلة بين بدائل متعددة لإشباع حاجاتهم بأقل وبأيسر الشروط ،ومن ثم تصبح التنافسية هي الوسيط الوحيد للتعامل في السوق من خلال العمل على اكتساب وتنمية القدرات التنافسية . [2]

[1] عميش عائشة ، حدادو علي ، مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية ، مرجع سابق ، ص 3

[2] ربيع مزوزي ، دور تسيير الكفاءات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ،مرجع سابق ، ص 54

المبحث الثاني : مؤشرات قياس القدرة التنافسية :

يمكن التمييز بين عدة مؤشرات لقياس التنافسية كالأتي :

المطلب الأول : مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة :

الفرع الأول : الربحية .

تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية ،وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشرا على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق ،ولكن يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع ،وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية .

واذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن ،فإن القيمة الحالية للأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها . ان نسبة القيمة السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة للمشروع على تكلفة استبدال أصوله تسمى **بمؤشر توبن** وان كانت هذه النسبة اصغر من الواحد فان المشروع ليس تنافسيا .

تعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على انتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل انتاجها وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة وعلى أنفاقها الحالي على البحث والتطوير أو براءات الاختراع التي تتحصل عليها إضافة إلى العديد من العناصر الأخرى ،إن النوعية عنصر هام لاكتساب الجاذبية ومن ثم النفاذ إلى الأسواق والمحافظة عليها .[1]

الفرع الثاني : تكلفة الصنع .

تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة اذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الاسواق ، و يعزى ذلك اما لانخفاض انتاجيتها او عوامل الانتاج مكلفة كثيرا ، او السببين السابقين معا ، و انتاجية ضعيفة يمكن ان تفسر على انها تسيير غير فعال، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة ،اما اذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن ان يعزى ذلك الى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين.[2]

ان تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس الى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن التنافسية في فرع نشاط ذي انتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة ،و يمكن

[1] د .محمد عدنان وديع ، القدرة التنافسية وقياسها ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، مرجع سابق ، ص 11

[2] عميش عائشة ، حدادو علي ، مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية ، مرجع سابق ، ص 5

لتكلفة وحدة العمل ان تمثل بديلا جيدا عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الاكبر من التكلفة الاجمالية ،ولكن هذه الوضعية يتناقص وجودها .[1]

الفرع الثالث: الحصة من السوق .

من الممكن لمؤسسة ما أن تكون مربحة تستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي ، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلي محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية ،كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة أو بسبب أفول السوق ،و لتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين .

عندما يكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ما ذي إنتاج متجانس ، فانه كلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيها كلما كانت حصتها من السوق اكبر و كانت المؤسسة أكثر ربحية مع افتراض تساوي الأمور الأخرى ، فالحصة من السوق تترجم إذن المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج .

و في قطاع نشاط ذو إنتاج غير متجانس ،فان ضعف ربحية المؤسسة يمكن أن يفسر بالأسباب أعلاه و لكن يضاف إليها سببا آخر هو أن المنتجات التي تقدمها قد تكون اقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوي الأمور الأخرى ايضا ،اذ كلما كانت المنتجات التي تقدمها المؤسسة اقل جاذبية كلما ضعفت حصتها من السوق ذات التوازن .

لقد بينت دراسة عدة مؤسسات وجود حزمة واسعة من المؤشرات على تنافسية المؤسسة ،ومن هذه النتائج :

- في معظم الانشطة الاقتصادية و فروع النشاط فان التنافسية لا تتمركز ببساطة على الاسعار و تكلفة عوامل الانتاج .
- ثمة عوامل عديدة ليست مرتبطة بالأسعار تعطي اختلافات عن مستوى إنتاجية اليد العاملة ،رأس المال (وفورات الحجم ،سلسلة العمليات ،حجم المخزون ،الإدارة ،علاقات العمل ،... الخ).
- يمكن للمؤسسة أن تحسن أداءها من خلال التقليد والإبداع التكنولوجيا و أن الوصفة الحسنة للمؤسسة يمكن أن تعطي نتائج حسنة لدى مشروعات ذات مدخل على عوامل إنتاج أكثر رخصا .

[1] د .محمد عدنان وديع ، القدرة التنافسية وقياسها ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، مرجع سابق ، ص 11

- من الأهمية بمكان معرفة أن التركيز على تنافسية المشروع تعني دورا محدودا للدولة و تتطلب استعمال تقنيات إنتاج مرنة و رقابة مستمرة على النوعية والتكاليف و التطلع إلى الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير .

- ضرورة إعطاء أهمية اكبر إلى تكوين و إعادة التأهيل و النظر إلى العامل كشريك و ليس عامل إنتاج[1].

- إذا كانت تنافسية البلد تقاس بتنافسية مشروعاته فان تنافسية المشروع تعتمد على نوعية إدارته و الدولة مدير غير ناجح للمؤسسة ات و خصوصا في مجالات القطاع الخاص .

- يمكن للدولة مع ذلك أن تسهم في إيجاد مناخ موات لممارسة إدارة جيدة من خلال : توفير استقرار الاقتصاد الوطني ،خلق مناخ تنافسي وعلى الخصوص بإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية و الدولية ،إزالة الحواجز إما التعاون بين المشروعات ،تحسين ثلاثة أنماط من عوامل الإنتاج هي رأس المال البشري باعتبار الدولة المكون الأساسي له ،التمويل لناحية التنظيم و حجم القروض ، و الخدمات العمومية .

المطلب الثاني : مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط .

يمكن حساب مقاييس التنافسية على مستوى فرع النشاط حينما تكون المعطيات عن المؤسسات التي تشكله كافية ،وهذه المقاييس تمثل متوسطات و قد لا تعكس اوضاع مؤسسة معينة ضمن الفرع المدروس ،ان اجراء تحليل التنافسية على مستوى قطاع النشاط او العناقيد (تجمع انشطة) يشترط ان تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى وفوارق مؤسسات القطاع محدودة ،و تعود تلك الفوارق عادة الى تفسيرات عديدة مثل توليفة المنتجات ،عوامل الانتاج ،عمر المؤسسة ،الحجم، الظروف التاريخية و عوامل اخرى .. وتنطبق غالبية مقاييس تنافسية المشروع على تنافسية فرع النشاط ،اذا ان فرع النشاط الذي يحقق بشكل مستديم مردودا متوسطا او فوق المتوسط على الرغم من المنافسة الحرة من الموردين الاجانب ،يمكن ان يعتبر تنافسا اذا تم اجراء التصحيحات اللازمة .

[1] عميش عائشة ، حدادو علي ، مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ص 5- 6

الفرع الأول : مؤشرات التكاليف والانتاجية .

يكون فرع النشاط تنافسيا اذا كانت الانتاجية الكلية للعوامل (PTF) فيه مساوية او اعلى منها لدى المشروعات الاجنبية المزاحمة او كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي او يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الاجانب .

ان المشكلة الرئيسية لمقارنة التكلفة الوحدوية تنجم عن غموضها ،فان ارتفاع في الاجور او في زيادة في سعر الصرف ، يكون مرغوبا ان كان يعكس زيادة في جاذبية صادرات البلد او قيمتها في البلدان الاجنبية او بزيادة في تكلفة "العدول" للعمال بالبلد ،و الا فالتكلفة الوحدوية للبلد ينبغي ان تهبط بالمقارنة مع تكلفة شركائه التجاريين ،و هذا التراجع يمكن ان يستلزم تحسينات في الانتاجية او هبوطا في الاجور او خفضا للعملة .

تبنى العديد من الاقتصاديين حتى منتصف الثمانينات فكرة ان التنافسية الدولية محددة بشكل وحيد بأسعار التصدير التي هي دالة اساسا في تكلفة عوامل الانتاج الصناعي الوحدوية و على الخصوص الاجور .[1]

الفرع الثاني : مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولي .

يستخدم الميزان التجاري و الحصة من السوق كمؤشر لقياس تنافسية قطاع نشاط معين فالقطاع يخسر تنافسيته عندما تنخفض حصته من الصادرات الوطنية الكلية ،او حصته من الواردات تتزايد لسلعة معينة اخذا في الاعتبار حصة تلك السلعة في الانتاج او الاستهلاك الوطنيين الكلي .

الفرع الثالث : الميزة النسبية الظاهرة .

انشئ بورتر 1990-1991 مقياسا للتنافسية مستندا على الميزة التنافسية الظاهرة : Revealed Comparative Advantage index RCA) ويمكن حسابه لبلد ما J لزمرة المنتجات او فرع نشاط i .

ان فروع النشاط التي يمتلك البلد فيها RCA يمكن انت تكون أكثر أو أقل انتاجية من الفروع المناظرة لها في الخارج او معدل نمو انتاجيتها اكثر سرعة او اكثر بطأ .

ويتضمن مصدر الميزة النسبية تكلفة عوامل الانتاج ،منافذ للأسواق ،والابتكار .

[1] عميش عائشة ، حدادو علي ، مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية ، مرجع سابق ، ص ص 6- 7

وهكذا تكون الميزة النسبية لتلك الفروع من النشاط التي تستهلك كثيرا من هذه العوامل الانتاجية كرأس المال البشري أو ذات المدخل الميسر الى التقانة .

ان الميزة النسبية يمكن ان تنظم ،لأن المهارات والمعارف يمكن أن تكتسب كما يمكن أن تتداعم بالموفورات الناجمة عن تجميع المشروعات التي تحتاج إلى تقانات متكاملة ،وبفضل دعم الدولة يمكن الوصول إلى العتبة الحرجة التي يصبح فيها مجتمعا ما معتمدا على ذاته ،كما أن الابتكار الهادف الى تحسين الانتاجية يمكن أن يدعم بل ويوجد مزايا تقليدية على مستوى تكلفة الانتاج ،وبنفس الطريقة فإن التحسين في النقل والتحميل للمنتجات يمكن أن يدعم أو يخلق مزايا مرتبطة بالدخول إلى الأسواق

وإذا كانت دراسات بورتر 1990 ترى أن نمو الدخل الفردي تابع بشكل كبير لارتفاع الانتاجية ،فإن هذا يمر حتما من خلال الابتكار ومنظومته ،والبلد الذي يتمتع بمنظومة ابتكار أكثر قوة ينتفع بمعدلات نمو انتاجية أكثر ارتفاعا وبالتالي بميزة مطلقة على البلدان ذات المنظومة الأضعف .[1]

المطلب الثالث : مؤشرات قياس تنافسية الدول .

أكد معظم الباحثين على ضرورة استعمال عدة مؤشرات لقياس تنافسية دولة ما ،والبدائل المتوفرة لذلك تتمثل في ملاحظة تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد أو الانتاجية ،او على النتائج التجارية للدولة .

تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد ، و الانتاجية مفاهيم مرتبطة ولكن ليست متشابهة ،كما أن كميات التبادل لدولة ما تتحسن عندما تكون العملة الوطنية مثمنة أو سعر الصادرات للدولة ترتفع مقارنة لسعر الواردات ،وهذا ما يؤدي لزيادة حجم الاستهلاك الداخلي الممكن انطلاقا من التخصيص المعطى من الثروات الطبيعية ومن تجارة متوازنة .

تزداد كميات التبادل لدولة ما ومنه الدخل حسب الفرد عندما يكون طلب عالمي اضافي على المنتجات والخدمات المصدرة من طرف هذه الدولة ،او عرض عالمي اضافي على المنتجات والخدمات التي تستوردها ،ولهذا فإن مقاربات التنافسية الوطنية المبنية على التجارة والدخل حسب الفرد مرتبطة فيما بينها .

[1] د .محمد عدنان وديع ، القدرة التنافسية وقياسها ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، مرجع سابق ، ص ص 17 – 18 .

تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية (المعهد الدولي لتنمية الادارة ، المنتدى الاقتصادي العالمي ،منظمة الأمم المتحدة ،... الخ) تقارير سنوية ،تتضمن مؤشرات تهدف الى تصنيف دول العالم بدلالة مختلفة مثل التنافسية ، التطور البشري ، الحرية الاقتصادية ،تكلفة الأعمال .. الخ .[1]

الفرع الأول : تقرير المعهد الدولي لتنمية الادارة .

يعد المعهد الدولي لتنمية الادارة IMD الذي يتخذ من سويسرا مقرا له ،كتابا سنويا عن التنافسية في العالم . يتضمن تصنيفا للدول حسب قدراتها التنافسية وترتيبا لها وفقا لإجمالي عدد من المؤشرات . وقد بلغ عدد الدول المشمولة في تقرير عام 2002 (49 دولة) ليس منها اي دولة عربية . وقام المعهد بتطوير العوامل والمؤشرات المعتمدة في تقاريره حيث كانت في تقرير عام 1997 ثمانية عوامل هي : هياكل وأداء الاقتصاد الوطني ،الصلات مع الخارج (التدويل) ،الحكومة ،المالية ،البنى التحتية ،الادارة ،العلم والتقانة ،البشر ،وفي تقرير عام 2002 تم تجميع المؤشرات في أربع عوامل هي : الانجاز الاقتصادي ،فاعلية الحكومة ،فاعلية قطاع الأعمال، البنية التحتية.

ولكل من هذه العوامل عناصر ،ولكل من هذه العناصر مؤشرات او متغيرات ،بلغ عددها 244 متغيرا عام 1997 و 314 عام 2000 ،بعضها بشكل قياسات كمية مباشرة وأخرى قياسات عن مسوحات رأى.

[1] أسماء رومان ، دراسة للعوامل المؤثرة على تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الدولية لفترة 2007-2013 ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، ص : 49

جدول رقم (1–1) يمثل ملخص للمؤشرات

الهيئة	المؤشر	السنة	الرتبة الأولى	عدد الدول	الطريقة
المنتدى الاقتصادي العالمي WEF	مؤشر تنافسية التجارة	2003	فلندا	93	مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس شروط التنافسية للمؤسسة في دولة ما (تنظيم المؤسسة ، بيئة الاعمال).
A T Kearney	المؤشرالسري	2003	الصين	64	نتيجة لصبر آراء متخذي القرار الخواص حول صورة دولة ما .
تقرير الاستثمار العالمي FDI	FDI potential index	2003	USA	140	مؤشر مركب يتكون من عشرات مقاييس جاذبية دولة ما للاستثمارات الاجنبية .
A T Kearney	دليل العولمة	2004	ايرلندا	62	مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس درجة انفتاح دولة ما للتدفقات من كل نوع (تجارة، رؤوس اموال ، الافكار ، التكنولوجية...).
منظمة الامم المتحدة UN	مؤشر التنمية البشرية	2003	النرويج	175	مؤشر مركب يتكون من بضعة مقاييس تخص الصحة ، التعليم والدخل حسب الفرد
المنتدى الاقتصادي العالمي WEF	GCI	2003	فلندا	102	مؤشر مركب يتكون من عشرات المقاييس التي تقيس العوامل الكلية للنمو (البيئة الكلية للاقتصاد ، السياسة و التكنولوجية) .
المعهد الدولي لتنمية الادارة IMD	مؤشر التنافسية الاجمالية	2004	USA	52	مؤشر مركب مكون من 200 مؤشر كمي للتنافسية (النتائج الاقتصادية الكلية ،الهياكل القاعدية ، التكنولوجية و الادارة).
Heritage Foundation	Economic Freedom Index	2004	هونغ كونغ	153	مؤشر مركب متكون من بضع عشرات المقاييس تقيس تدخل الدولة في الاقتصاد (الجباية ، النفقات العمومية ، التدخلات التنظيمية).
تقرير الاستثمار العالمي FDI	مؤشر الفعالية	2003	بلجيكا و لكسمبورغ	140	متوسط على ثلاث سنوات (1999–2001) لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة و مقارنتها بالناتج المحلي الصافي

Source : fabric hatem ,"les indicateur comparatifs de compétitivité et d'attractivité : une rapide revue de littérature " ;afll

الفرع الثاني : المنتدى الاقتصادي العالمي .[1]

يتخذ المنتدى الاقتصادي العالمي من سويسرا مقرا له أيضا ،وكان قبل عام 1996 مشاركا ل IMD في اعداد التقرير السنوي عن تنافسية العالم ثم استقل بعد ذلك بإصدار تقريرا مستقلا بالتعاون مع مركز التنمية الدولية CID التابع لجامعة هارفرد في الولايات المتحدة ،باسم " تقرير التنافسية الكونية " GCR . شمل التقرير عام 2001 (75 دولة) من بينها دولتين عربيتين فقط هما الأردن ومصر . وكما هو الحال مع تقرير IMD ،فإن GCR يقوم أيضا بالاستناد الى عدد كبير من المؤشرات ،بتصنيف الدول وترتيبها . وتضمن المؤشر عام 2000 الي 175 متغيرا بعضهما كمي والأخر يشمل مسوح رأي مديري العمال بالعالم ،وتتوزع المتغيرات على مجموعات عوامل .

قدم تقرير التنافسية الكونية 1999 WEF قوائم قطرية على شكل " ميزان التنافسية " وتكون على النمط المحاسبي في الميزانيات، فيوضع في جانب الأصول مناطق الميزة للبلد حيث يكون ترتيبه في هذا المؤشر مواتٍ عالميا ،بينما يوضع في جانب الخصوم الضوابط أو المؤشرات التي يتراجع بموجبها ترتيب البلد في هذا المؤشر عن الحدود المناسبة . كما يقوم المنتدى وجامعة هارفرد باعداد تقارير اقليمية وقطرية .

[1] أسماء رومان ، دراسة للعوامل المؤثرة على تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الدولية لفترة 2007- 2013 ، مرجع سابق ، ص: 52

الفرع الثالث : مؤشرات التنافسية من البنك الدولي .[1]

يعد البنك الدولي بيانات عن مؤشرات التنافسية للعديد من الدول ، لكنه لا يصدر تقريرا لهذا الغرض ،تتضمن هذه المؤشرات عددا من البلدان العربية هي الجزائر ،مصر ،الأردن ،الكويت ،موريتانيا ،المغرب ،عمان ،السعودية ،الامارات ،اليمن ،وان كانت بيانات هذه الدول غير كاملة لكافة المؤشرات المنتقاة .

كما ان البنك الدولي لا يقدم ترتيبا دوليا لمؤشر تنافسية مركب ،ولكنه يقدم تحت اسم " مؤشرات التنافسية " مجموعة من المؤشرات والمتغيرات يبلغ عددها 64 متغيرا . ويضع ترتيبا للبلدان وفق كل من هذه المؤشرات التي تتجمع عموما في المجموعات التالية :[2]

1. الدينامية الكلية ودينامية السوق "النمو والاستثمار ،الإنتاجية ،حجم التجارة الإجمالي".
2. رأس المال البشري والفكري .
3. الإنجاز الإجمالي (الناتج القومي الإجمالي للفرد ،معدل النمو السنوي المتوسط) .
4. الدينامية المالية .
5. البنية التحتية ومناخ الاستثمار(شبكة المعلومات والاتصالات ،البنية التحتية المادية)

الفرع الرابع : مؤشرات الصندوق النقد الدولي .

يقوم بنشر عدد محدد من المؤشرات " أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار المستهلك، قيمة وحدة التصدير للسلع المصنعة ،السعر النسبي للسع المتداولة وغير المتداولة ، تكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية " .

الفرع الخامس : تصنيف حسب مؤشر الحرية الاقتصادية .

مؤشر طوره معهد "HERITAGE " بالولايات المتحدة الامريكية وقد اعتمد لدراسة درجة الحرية على عشرة عوامل وكل عامل يتكون من مجموعة من المتغيرات " 50 متغير " وهذه العوامل هي :

1. العبء الضريبي للحكومة .
2. تدخل الحكومة في الاقتصاد .
3. السياسة النقدية .

[1] دويس محمد الطيب ، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول " حالة الجزائر " ، مرجع سابق ، ص 15

[2] محمد رفرافي ، دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبري للجنوب ، أوماش ، بسكرة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ، تجارة دولية ، 2014/2013، ص : 115 .

4. حرية التجارة .
5. الجهاز المصرفي .
6. الأنظمة .
7. السوق السوداء .
8. تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي .
9. الأجور والأسعار .
10. حقوق الملكية .

وتحتل الجزائر حسب تصنيف مؤشر الحرية الاقتصادية المرتبة 108 . [1]

المبحث الثالث : دور الدولة لدعم التنافسية .

يقتضي النسيج الاقتصادي وجود المنافسة حتى يستطيع النمو والتطور وحتى يتمكن من الاستمرار ، لانه إن لم يتمكن من التطور فإنه سيندثر ، ولضمان هذا التطور لابد من جود ضوابط تحكمه وتديره، وهو الأمر الذي دعا إلى تنامي أشكال وأنماط مختلفة لتدخل الدولة بشكل سريع

المطلب الأول : الإطار النظري لدور الدولة الداعم للتنافسية [2]

يمكن تبيان دور الدولة الداعمة للتنافسية في سياق الهيكل الحديث لنظريات التجارة الخارجية، وخاصة فيما عرف باسم نظرية التجارة الاستراتيجية ،والتي في اطارها تتدخل الدولة لتشجيع مختلف الأنشطة على خلق وفورات خارجية ايجابية ، وكذلك جذب الأرباح من الاقتصاديات الأجنبية الى الاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال تقديم اعانات تنافسية لدعم البحث والتطوير في الصناعة والحد من دخول الشركات الأجنبية الى الأسواق المحلية عن طريق تنمية وتطوير القدرات التنافسية للشركات المحلية العمومية والخاصة لعدم تمكين الشركات الأجنبية من الاستحواذ على الأسواق المحلية .

ويمكن لمس دور الدولة الداعمة للتنافسية من خلال ما تطرق اليه مايكل بورتر عم المزايا التنافسية للأمم ،والذي أستحدث منهج متكامل يضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية للصناعة وغيرها من الأنشطة ،هذه المحددات تكون إما معوقة أو محفزة للنجاح في المنافسة العالمية، فجزء من هذه العوامل يمكن التحكم فيه ،والجزء الأخر يقع خارج بيئة الدولة ويصعب التحكم فيه

[1] دويس محمد الطيب ، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول " حالة الجزائر " ، مرجع سابق ، ص ص 22 – 23

[2] أ. زيدان محمد، أ . بريش عبد القادر ، دور الحكومات في تدعيم التنافسية (حالة الجزائر) ،المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات 08-09-مارس 2005 ، قسم علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف – الجزائر ص : 17

وقد استعرض مايكل بورتر ست محددات تفسر عملية تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية ووضعها في مجموعتين :

المجموعة الأولى : وتضم المحددات الرئيسية وتتمثل في عوامل الانتاج وخصائصها ،أوضاع الطلب المحلي وخصائصه ،دور الصناعة المغذية والمكملة ،استراتيجية المؤسسات وأهدافها وسيادة المنافسة المحلية .

المجموعة الثانية : وتضم المحددات المساعدة وهي دور الصدفة ودور الحكومة وسياستها المختلفة،ويؤكد مايكل بورتر في كتاباته الأخيرة 2002 أن تحليل القدرة التنافسية يجب أن يبدأ على المستوى الجزئي ،فالمؤسسة حسب رأيه هي وحدة التحليل الأساسية ،والمؤسسات وليست الدول هي التي تتنافس في صناعة ما أو في إحدى شرائح الصناعة ،وتستمد الدولة تنافسيتها من الشركات والصناعات العاملة بها

وجدير بالذكر أن دور الدولة وسياستها يمثل عاملا مساعدا في التأثير على محددات الميزة التنافسية ،ولكن هذا الدور قد يخلق أثار ايجابية أو سلبية ،وقد وضع مايكل بورتر أربع مراحل للتطور التنافسي على المستوى الوطني وهي مرحلة سيطرة عوامل الانتاج ،ثم مرحلة سيطرة الاستثمار ،فمرحلة سيطرة الابتكار وأخيرا مرحلة الثروة ، حيث تتحقق الميزة التنافسية للصناعات خلال المراحل الثلاث الأولى وترتبط هذه المراحل بالازدهار الاقتصادي ،أما المرحلة الأخيرة فتتدهور فيها الميزة التنافسية للصناعات المختلفة ،وعلى هذا الأساس تلعب الحكومة دورا فاعلا في تهيئة مناخ التنافسية ،حيث تسعى المؤسسات على اختلاف أنواعها وأشكالها على تبني الأداء المتميز لتتمكن من التفاعل والتأقلم مع المحيط التنافسي السائد . [1]

[1] أ. زيدان محمد، أ . بريش عبد القادر ، دور الحكومات في تدعيم التنافسية (حالة الجزائر) ، مرجع سابق : ص 17.

المطلب الثاني : تنافسية الدول [1].

ان الاقتصادي الأمريكي "جيفري ساكس" يرى ان التنافسية تشير الى قدرة لياقة المؤسسات الاقتصادية للدولة وسياستها على تحقيق النمو في ضوء الهيكل الكي للاقتصاد العالمي ،وهذا يعني ان الاقتصاد يكون منافسا عالميا اذا كانت مؤسساته وسياساته تدعم النمو الاقتصادي السريع والمطرد .

فالحكومات تتنافس من خلال اختياراتها للسياسات والمؤسسات التي تحفز النمو في الأجل الطويل وتزيد من مستويات المعيشة،والمنافسة بين الحكومات هي منافسة من اجل النمو الاقتصادي ،فالسياسات الجيدة ،والأسواق المفتوحة ،والانفاق الحكومي الجيد ،ومعدلات الضريبة المنخفضة، واسواق العمل المرنة ووجود نظام سياسي مستقر وقضائي كفئ ،كذلك البنية الأساسية والادارية والتكنولوجية الجيدة ،كلها تساهم في النمو الاقتصادي على أساس مطرد وراسخ وتؤدي الى نتائج جيدة .

ويضيف الاقتصادي " لستر ثارو " قائلا ،انه في ظل اقتصاد السوق فان الاستجابة الاولية لتحسين التنافسية يجب ان يقع على المنشأة من خلال تبني افضل التطبيقات التكنولوجية والادارية ،ومن خلال مقارنة أدائها بالمنشآت الأفضل في العالم ، ولكن متى ظهر عدم كمال في السوق يحد من قدرة المنشآت على تحسين أدائها فان الحكومة يجب ان تتدخل .

فالحكومة تخلق المناخ الملائم لكي تستطيع وحدات الأعمال ان تحسن من أدائها ،وذلك من خلال :

- وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة تستند إلى معدلات تضخم منخفضة وتمويل عام ملموس ومعدلات ضريبية تنافسية والتي تكون أساسية لإعطاء الثقة لوحدات الأعمال على الاستثمار .
- تطوير أسواق عالمية مفتوحة وتنافسية والمحافظة عليها ، وإزالة كافة معوقات التجارة .
- إزالة كافة الأعباء الغير ضرورية على الأنشطة الاقتصادية ،وخاصة المنشآت المتوسطة وصغيرة الحجم .
- جعل الأسواق تعمل بكفاءة من خلال التحرير الاقتصادي ،وتقديم الحوافز من خلال إصلاحات للضرائب المفروضة على الدخول الشخصية ،وعلى المنشآت .
- ضمان بيئة مواتية للاستثمار المحلي ،وتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومة ،مثل التعليم.

[1] طارق نوير ، دور الحكومة الداعم للتنافسية " حالة مصر " ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، ص :7

وارتباطا بدور الحكومة الداعم للتنافسية ،من خلال توفيرها لبيئات الأعمال الموالية ،ظهر مفهوم " السياسة التنافسية " والتي تعرف بأنها : زيادة كفاءة جانب العرض في الاقتصاد في ظل خصائص معينة لأسواق المنتجات وأسواق رأس المال ،ورصيد المعرفة المستندة الى العولمة .

وأدوات هذه السياسة التنافسية : اجراء اصلاحات اقتصادية في جانب العرض تحفز هياكل السوق، واصلاحات مؤسسية تشمل أنظمة ممارسة السلطة ،وأنظمة الضرائب ،والخدمات التعليمية ،وأنظمة البحث والتطوير ،وأليات نقل التكنولوجيا ،والبنية الأساسية وغيرها . ويمكن حصر أهداف هذه السياسة في : " تدعيم قدرة المنشآت الصناعية ،' أو الأقاليم والدول ،على توليد دخول مرتفعة لعناصر الانتاج ومستويات مرتفعة من التوظيف.[1]

المطلب الثالث : عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في التنافسية :

نستعرض في هذا المحور بعض التجارب التي حققت قدرات تنافسية متميزة و هي تجربة سنغافورة التي تمكنت من الحصول على المرتبة في تقرير المنافسة العالمي و لعدة سنوات ،كما استطاعت تونس من الارتقاء الى مراتب جد متقدمة في سلم التنافسية ،حيث تحصلت على المرتبة الثانية على المستوى الافريقي بعد دولة جنوب افريقيا حسب تقرير تنافسية دول افريقيا.

الفرع الأول : تجربة سنغافورة في مجال التنافسية : [2]

تتميز سنغافورة بصغر المساحة و يزيد عدد سكانها عن 4 ملايين نسمة وهي تنتمي الى دول جنوب شرق اسيا ،و قد واجهت في الحقبة الاخيرة العديد من التحديات ،بعد حصولها على الاستقلال في منتصف الستينات من القرن الماضين حيث كانت آنذاك تعاني من ندرة الموارد الطبيعية و ارتفاع معدلات البطالة ،و لكنها الان تحتل مراتب جد متقدمة في مجال التنافسية على مستوى العالمية .

و فيما يلي بعض ملامح النجاح في مجال التنافسية العالمية لدولة سنغافورة :

- وجود رؤية قوية و فعالة و واقعية للقيادة تركز على النتائج و ليس الشعارات .
- تبني سياسات اقتصادية مفتوحة تشجع على الاستثمار و تنمية التجارة و تنشيط تدفق رؤوس الاموال حيث ارتفع معدل الصادرات بمعدل 50 % بين فترة الثمانينات و نهاية التسعينات من القرن الماضي

[1] طارق نوير ، دور الحكومة الداعم للتنافسية " حالة مصر " ، مرجع سابق ، ص: 8.

[2] أ. زيدان محمد، أ . بريش عبد القادر ، دور الحكومات في تدعيم التنافسية (حالة الجزائر) ، مرجع سابق ، ص : 21

- اتباع اسلوب تدريجي و مرن في التحول الاقتصادي ،و التكيف مع التغيرات العالمية كلما دعت الحاجة الى ذلك .

- توفرها على قدرات بشرية تتميز بحسن التسيير و ادارة دواليب الاقتصاد السنغافوري ،مع تميز ادارتها بالحكم الراشد ،و تطبيقها لمبدا الشفافية .

- تتمتع حقوق الملكية في سنغافورة بالحماية ،كما ان معدل القرصنة في هذا المجال تعتبر من ادنى المعدلات في اسيا .

- التركيز على التعليم ،حيث يتم الاعتناء و رعاية راس المال الفكري بتوفير كل المتطلبات اللازمة لبقائه داخل البلد ،كما تخصص ميزانية معتبرة للبحث العلمي اهلتها بان تكون قطب من اقطاب اسيا في مجال الاختراعات و التطوير و غيرها .

- التحسين المستمر للبنية التحتية التي تساعد الارتقاء بالتنافسية داخل هذا البلد تعتبر سنغافورة من اوائل دول العالم التي ترتبط بشبكة اتصالات جد متطورة مما سهل عقد الصفقات التجارية الكترونيا .

الفرع الثاني : التجربة التونسية في مجال التنافسية :

تعتبر تونس من البلدان العربية القليلة التي حققت نجاحا سريعا في ولوج الاسواق العالمية ،فعلى الرغم من صغر مساحتها وعدم توفرها على موارد طبيعية مقارنة مع جيرانها ،الا انها استطاعت جذب حجم كبير من الاستثمارات المباشرة فاقت 8 ملايير دولار في مطلع الالفية الثالثة ،و قد بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990_1997 حوالي 8,4% كما بلغ معدل النمو في القطاع الصناعي اكثر من 13% خلال نفس الفترة .

و من العوامل التي ساعدت في الاداء التنافسي الناجح للاقتصاد التونسي خلال الفترة الاخيرة ما يلي:

- الاستقرار السياسي و الاجتماعي و تحرير الاقتصاد و التجارة .

- وجود بيئة مستقرة للاستثمار ترقى الى المعايير الدولية ،و التحسين المستمر في الاجراءات الادارية [1]

- اندماجها بسلاسة في الاقتصاد العالمي سواء بانخراطها مبكرا في المنظمة العالمية للتجارة ، او من خلال توقيعها لاتفاقية الشراكة من دول الاتحاد الاوروبي .

- حماية الاستثمارات و خاصة الاجنبية من الازدواج الضريبي ومن انتهاك حقوق الملكية الفكرية و الصناعية ،و السماح للمستثمرين الاجانب من تحويل ارباحهم .

[1] أ. زيدان محمد، أ . بريش عبد القادر ، دور الحكومات في تدعيم التنافسية (حالة الجزائر) ، مرجع سابق ، ص : 21-22

- الاعتناء بكل مستويات التعليم و تشجيع البحث العلمي ،حيث تنفق تونس حوالي ربع ميزانيتها على التعليم و التدريب مما شكل عاملا مهما في تحقيق النجاح .

تعكس تجارب النجاح في مجال التنافسية من خلال الدول المذكورة سابقا او من خلال تجارب بعض الدول الاخرى العديد من الخصائص فهي تشمل التركيز على التعليم ،و السعي لجذب الاستثمارات الاجنبية ،و الجهود الكبيرة المبذولة لتنظيم بيئة الاعمال و تكييفها مع المتغيرات العالمية ،الى جانب الحكم الراشد و الالتزام بالشفافية ،و قد تبين ان هناك دور واضح للتدخل الحكومي في دعم القدرات التنافسية لهذه الدول .[1]

[1] أ. زيدان محمد، أ . بريش عبد القادر ، دور الحكومات في تدعيم التنافسية (حالة الجزائر) ، مرجع سابق ، ص : 22

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستخلص أن التنافسية أصبحت أكثر من ضرورة لأنها عمل مهم وأساسي بإعتبارها درجة نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها،وتحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل، وأصبحت للتنافسية أهمية كبيرة في مساعدة المؤسسة للتخلص من أساليب العمل النمطية والتقليدية، و اكتساب القدرة على التعامل في الأسواق المفتوحة التي لا تتوفر فيها الحماية والدعم، وهذا من أجل بقاء واستمرارية سيرورة عمل المؤسسة.

تمهيد :

ازداد دور السياسة المالية في دعم القدرات التنافسية للدول ، و في ظل التحرير الاقتصادي يأخذ هذا الدور أشكال غير تقليدية ، في بذل جهود كبيرة في مجال إصلاح السياسة المالية ، وسياسة الاستثمار والتنمية البشرية وغيرها ، وأنه يجب العمل دائما على مقارنة نتائج هذه السياسات بالمنافسين على المستوى الدولي . ومن خلال ما تقدم سوف اقسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث. ألا وهي :

المبحث الأول ماهية السياسة المالية .

المبحث الثاني أدوات السياسة المالية .

المبحث الثالث دعائم التنافسية والسياسة الجبائية .

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية .

لقد شهد علم المالية تطوراً كبيرا في فكرته و أهدافه و وسائله تبعاً للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات و تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، و هو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط ، بل إنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة ، حيث تُعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور ، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية ، و حينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة و لكن دورها كان محدوداً تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدوداً.

المطلب الأول : تطور السياسة المالية .

الفرع الأول : السياسة المالية حتى نهاية العشرينات .

كلنا نعرف ان من اهم دعائم الفكر الكلاسيكي قانون Say للأسواق و مدلول اليد الخفية لادم سميث و بيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة . فقانون ساي للأسوق و الذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق طلبه " يؤكد علاقة سببية مباشرة بين الانتاج و الانفاق .فأي زيادة في الانتاج (العرض)سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي .ولما كان الناس لهذا الفكر لا يحملون النقود لذاتها و لكن كوسيلة للتبادل ليس الا،فان اي زيادة في الدخول النقدية سوف تتحول الى زيادة معادلة في الانفاق على السلع و الخدمات . فكل زيادة في الانتاج سوف تخلق تلقائيا زيادة معادلة لها في الانفاق لشراء هذا الانتاج الجديد .ولكي ترتفع مستويات الانتاج و الدخل و العمالة فلابد اذن من زيادة الانتاج بغض النظر عن الطلب القائم في السوق وقتئذ حيث سيخلق العرض الجديد طلب .

فاذا ما ترك الفرد (القطاع الخاص) حرا في بيئة تتوافر فيها كافة ضمانات الحرية الاقتصادية يسعى لإشباع حاجاته و رغباته و تعظيم ثرواته و تحقيق مصلحته الشخصية فانه لن يتوقف عن زيادة الانتاج الا عند مستوى العمالة الكاملة حيث تصبح كافة الموارد الاقتصادية المتاحة موظفة توظيفا كاملا .و لما كانت مصلحة المجتمع وفقا لهذا الفكر هي مجموع مصالح افراد هذا المجتمع فان كل فرد في سعيه لتحقيق مصلحته الشخصية انما يسعى في نفس الوقت و كانه مدفوع بيد خفية لتحقيق مصلحة المجتمع .

و هكذا فان ترك افراد المجتمع (القطاع الخاص) احرار في تصرفاتهم الاقتصادية لا يحفزهم الا مصلحتهم الخاصة و لا يدفعهم لتحقيق مصلحة المجتمع الا اليد الخفية . و انطباق قانون "ساي " ، سوف يضمن تحقيق مصلحة الفرد و المجتمع وسوف يضمن للاقتصاد القومي التوازن المستقر عند مستوى العمالة الكاملة .

ولكي نضمن هذه النهاية السعيدة للفرد و المجتمع فلابد من توفير كافة الامكانيات الازمة لازدهار القطاع الخاص و اولها الحيلولة دون اي تدخل من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي . فالتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة و سيحرم القطاع الخاص من رؤوس الاموال اللازمة لزيادة الانتاج و تنمية الاقتصاد القومي .و كل تدخل من قبل الدولة اخلال بالتوازن الطبيعي للقوى التلقائية و تحويل لجزء من موارد المجتمع عن استخداماتها التي لا يحققها الا القطاع الخاص .

و هكذا نجد ان اسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي تنحصر في نقاط ثلاث :

1. تحديد اوجه الانفاق العام على سبيل الحصر .
2. ضرورة تحقيق مبدا الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة .
3. الالتزام التام بمبدا توازن الميزانية العامة سنويا .

الفرع الثاني: السياسة المالية عند الكلاسيك [1]:

لقد كان هجوم الكينزيون على الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية امتدادا منطقيا لهجوم كينز على معظم المبادئ الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية . فقد انتقد كينز قانون ساي للأسواق لتجاهله دور الطلب في تحديد حجم الإنتاج والدخل ومستوى التوظيف .

وأثبت بما لا يدع مجالا للشك إمكانية حدوث التوازن الاقتصادية عند أي مستوى من مستويات التوظيف . وأكد عجز الأساليب والسياسات التي افترض الكلاسيك قدرتها على العودة دائما بالنشاط الاقتصادي إلى مستوى التوظيف الكامل. ومن ثم فان النظام الاقتصادي الكلاسيكي لا يمتلك من القوى التلقائية ما يضمن بها تحقيق التوازن المستقر عند مستوى التوظيف الكامل . ولا يحول دون حدوث الضغوط التضخمية أو ظهور البطالة الإجبارية وانتشار الكساد .

[1] د.حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، مرجع سابق ، ص : 29

المطلب الثاني : تعاريف السياسة المالية :

الفرع الأول : مفهوم السياسة المالية :[1]

أصل هذه الكلمة فرنسي "fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزنة . ويمكن تعريف السياسة المالية على أنها " برنامج تخططه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية ، لإحداث أثار مرغوبة ، وتجنب أثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع ".

وتعرف كذلك بأنها " استخدام الدولة لإيراداتها وإنفاقاتها بما يحقق أهداف الاقتصادية ، والاجتماعية، والسياسة في ظل ما تعتنقه من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي . "

وتعرف أيضا بأنها " السياسة التي تعني بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام – بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية – وما يستتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، وهي تتضمن فيها تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة ، وكذا تكييفا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في قطاعات الاقتصاد الوطني ، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات" .

وتعرف السياسة المالية بأنها" مجموعة من السياسات والإجراءات والتعليمات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بهدف تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ".[2]

و هي مجموعة من التعليمات التي تضعها الإدارة العليا في المشروع ليقوم الموظفون المعنيون بإتباعها .

فالسياسة المالية تحدد الطريق الواجب إتباعها أمام هؤلاء الموظفين وتقوم الإدارة العليا بوضعها بمساهمة من المدير المالي حيث يقدم الاقتراحات التي يراها مناسبة .[3]

---

[1] سالكي سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة بعض دول المغرب العربي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ، تخصص مالية دولية ،جامعة أبي بكر بلقيد ، تلمسان ، 2011/2010 ، ص 12

[2] د.طارق الحاج ، المالية العامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 1999 ، ص : 201

[3] د. محمد طنيب ، د. محمد عبيدات ، الإدارة المالية في القطاع الخاص ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص : 198

الفرع الثاني : وظائف السياسة المالية :

1- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج ، فلا يجوز أن يبقي عنصر إنتاجي معطل . وهذا يعني التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج وبالتالي استقرار الوضع الاقتصادي ، الاجتماعي والسياسي للدولة.

2- إعادة توزيع الدخل والثروة .

3- المحافظة على مستوى الدخول والعمل على زيادتها .

4- تحقيق التنمية الاقتصادية .

5- المحافظة على قيمة النقود ، من خلال إجراءات مالية ،كالاعتماد على الموارد المحلية مما يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار .

المطلب الثالث : أهداف السياسة المالية .

عند قيام الحكومة بإعداد السياسات الإقتصادية فإنها تحرص على تحديد أهدافها بدقة ، والسياسة المالية كأحد أهم السياسات الإقتصادية لها هي الأخرى أهدافها التي يتم الوصول إليها عن طريق أدوات محددة ، ويمكن القول وبصفة عامة أن أهداف السياسة المالية تتمحور في ما يلي :

الفرع الأول : الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي .

يكون الاستقرار الاقتصادي من خلال الوصول إلى التشغيل الكامل الذي ينصرف إلى استعمال كل عوامل الإنتاج ، والتي من بينها طبعا العمل مع التحكم في معدل التضخم ، وهذا الأخير يؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية . [1]

- ✓ حالة عجز الطلب الكلي
- ✓ حالة ارتفاع الطلب الكلي
  - رفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلة الضرائب
  - تخفيض حجم الإنفاق العام .

الفرع الثاني : إعادة توزيع الدخل الوطني.

يتحدد توزيع الدخل الوطني في أبسط صورة عن طريق بيع عناصر افتتاج في أسواق السلع والخدمات الإنتاجية . فعندما يقوم رجال الأعمال بالإنتاج فإنهم يستخدموا في ذلك عناصر الإنتاج المختلفة ، ولما كانت هذه العناصر افنتاجية يمتلكها أفراد المجتمع فإن على المنتجين أن يعبروا عن حاجاتهم

[1] د.عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003، ص : 37

لإستحدام هذه العناصر في صورة الطلب عليها ، كما لابد للأفراد في سعيهم لإشباع حاجاتهم ورغباتهم أن يحصلوا على دخول نقدية ولا سبيل إلى ذلك إلا بعرض هذه العناصر ، وهكذا يلتقي العرض والطلب على هذه العناصر الإنتاجية بمختلف أنواعها . ووفقا لإختلاف درجات المرونة لكل منحنى من منحنيات الطلب والعرض وذلك لكل عنصر من عناصر الإنتاج ودرجات التنافسية ...إلخ يتحدد سعر كل وحدة من هذه العناصر ، وعليه فدخل الفرد يتوقف على عاملين : سعر وحدة عوامل الإنتاج الذي تم تحديده في السوق وما يمتلكه الفرد ويرغب في عرضه من هذه العوامل .

كما يتوقف توزيع الدخل الوطني على عدد من العوامل لعل من أهمها : توزيع المواهب والملكات الفردية ومدى الرغبة في إستخدامها ، توافر الفرص ، توزيع الثروة في المجتمع ، قوانين الميراث ، أنماط الزواج ، العادات الطبقية ، العادات الإدخارية ، مرونة منحينات العرض والطلب ودرجات المنافسة ومدى التدخل الحكومي في كافة أسواق السلع والخدمات .[1]

وبذلك يجب أن نفرق بين توزيع الدخل وإعادة توزيعه ، ذلك أن توزيع الدخل هو مكافئة عوامل الإنتاج أو ما يطلق عليه بالتوزيع الأولي ، أما إعادة توزيع الدخل فهي تلك التعديلات التي تجري على التوزيع الأولي للدخل بغرض تقليل التفاوت في المجتمع ، ويرجع ذلك إلى أن السوق كثيرا ما تخفق في الوصول إلى ذلك التوزيع الأمثل ، وهذا ما توصل إليه الإقتصادي الياباني " Kuznets" حيث بين أن توزيع الدخل بين الأفراد يتجه إلى مزيد من عدم العدالة خلال الفترات الأولى من التنمية الإقتصادية .[2]

وبذلك فإن السياسة المالية بشقيها الضريبي والإنفاقي تعمل على خفض التفاوت في توزيع الدخل ، حيث أنها تقلل من إحتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات لدى فئات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها . فمن خلال طبيعة التصميم الذي ترسمه الدولة لتوزيع الميزانيات ونسب صرفها على بنود الإنفاق المختلفة ، نستطيع التعرف فيما إذا كانت الدولة تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بشكل عادل أم لا ، فإذا تخصصت السياسة المالية لهذه الدولة تخصيص حصة كبيرة من الموارد العامة لإنفاقها على مشروعات إستعراضية أو خدمات كمالية تتمتع بها الفئات غير الفقيرة من المجتمع فإن العدل الإجتماعي سيتعرض للإساءة ، والأمر ذاته بالنسبة للأعباء الضريبية حيث إذا وقعت غالبية التبعات

[1] د.حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، مرجع سابق ، ص : 33

[2] لوزيان عبد الباسط ، عزوز علي ، التجربة التنموية الكورية " الدروس والعبر المستفادة " ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول للتنمية " في اطار تنمية واقعية في الجزائر بين الممارسة والفكر المنتج " ، جامعة باجي مختار ، عنابة ، 05/04 توفمبر 2006 ، ص : 07

والعباء الضريبية على الفقراء (نظام ضريبي غير عادل) ، دون موازنتها بتغيرات ضريبية أخرى فإن ذلك أيضا سيضعف من العدل الإجتماعي ويزيد من إتساع الهوة بين الطبقتين ، الغنية والفقيرة . [1]

الفرع الثالث : تخصيص الموارد الإقتصادية .

إن المقصود من تخصيص الموارد الإقتصادية هو تلك العملية التي يتمخض عنها توزيع الموارد المادية والبشرية بين إإراض أو الحاجات المختلفة ، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع ، ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات :

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص .
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك .
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص .
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة .

يتم من خلال تخصيص الموارد الإقتصادية إستغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وبذلك التوازن الإقتصادي .[2]

وبهذا فإن تدخل الدولة فعادة تخصيص الموارد الإقتصادية للمجتمع نحو استخداماتها المثلى أصبح أمرا ضروريا ويتمثل في دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الإقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات افتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية ، وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:

- حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز .
- حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية ، ويتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكه بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية مناسبة كأن يرفع من أسعار استهلاكها لإجبار الأفراد على الاقتصاد في استخدامها وفي نفس الوقت البحث عن بدائل لهذه السلعة .

[1] تقرير التنمية البشرية في ليبيا 2002 ، منشور على الموقع الالكتروني التالي :
http://www.nidaly.org/book2002/p-1/in-1-4.htm page consultée le 15/02/2005 .

[2] د.عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي) ، مجموعة النيل ، الطبعة الأولى ،2003 ، ص : 45

وهناك بعض افجراءات التي تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات ذات الأولوية والتي تدخل في إطار السياسة المالية نذكر منها ما يلي : [1]

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة .
- الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية .
- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها .
- تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة .
- الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من أصناف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية لاقتصاد .

[1] د.دراوسي ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1994-2004 ،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية) ، الجزائر ص 86:

المبحث الثاني :أدوات السياسة المالية .

لقد أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، و معالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات، غير أنَّ السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها و بين السياسات الأخرى .

المطلب الأول : النفقات العامة .

سوف نتعرض إلى أهم ما جاء فيها من تعاريف ثم نتعرف على عناصرها و كذا تقسيماتها و أخيرا الآثار المترتبة عليها :

الفرع الأول : تعريف النفقة العامة : النفقة العامة هي "مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة ، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين و زيادة رفاهيتهم العامة و يستلزم لأداء هذه الخدمات أنفاق من جانب الحكومة "[1]، بتعبير أخر تعرف النفقة العامة " بأنها مبلغ نقدي يقوم بأنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة " [2]

من خلال التعريفين السابقين يمكن استنتاج العناصر المكونة للنفقة و المتمثلة في العناصر التالية :

أنفاق مبلغ من النقود : أي أنفاق مبالغ في صورة نقدية للحصول على السلع و الخدمات الضرورية للمصلحة العامة ،وعليه فالأعمال الغير النقدية للدولة لا تدخل في مفهوم النفقات العامة .

قيام شخص عام بالأنفاق:فلا يعتبر من قبيل النفقات التي يقوم بها الإفراد أو المشروعات الخاصة ، حتى ولو كأن هدفها تحقيق نفع عام مثلا التبرعات للأفراد لإقامة مدرسة أو مسجد .

الفرع الثاني : تقسيم النفقات العامة : من الطبيعي أن يزداد تنوع النفقات العامة بازدياد مظاهر تدخل الدولة في الحياة العامة ، لذلك نجد أن المؤلفين الماليين أسهبوا في التقسيمات النظرية للنفقات العمومية ، في حين أن كل دولة أخذت بالتقسيمات الوضعية التي تلائم حاجاتها و ظروفها و درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي .

أولا : التقسيمات النظرية للنفقات العامة

أ- **نفقات عادية و نفقات غير عادية** : العادية هي التي تمول من إيرادات الدولة العادية (الضرائب ،مداخيل أملاك الدولة) و هي تلك التي تمول من إيرادات غير عادية تتكرر بانتظام في الميزانية مثل :

[1] عبد المنعم فوزي ، المالية العامة والسياسات المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2000، ص 41.

[2] سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003، ص : 27

مرتبات الموظفين و نفقات الصيانة ، و الغير عادية (القروض)و لا تتكرر بانتظام في الميزانية مثل نفقات أنشاء الطرق و نفقات مواجهة أثار الكوارث الطبيعية .

إذا كأن هذا التقسيم يمكن السلطة من تقدير النفقات بصورة اقرب إلى الصحة إلا أن السياسة المالية الحديثة تعتبر كل إيرادات الدولة (عادية أو غير عادية) مخصصة في مجموعها لكل أوجه الأنفاق الحكومي ، وهو ما يتبين بوضوح في المادة 01/8 من القانون رقم 84 -17 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية المعدل و المتمم إذ ينص على أنه "لا يمكن أن يخصص أي إيراد لنفقة خاصة، توجه إيرادات الدولة دون تمييز لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة" . [1]

ب- **النفقات الجارية و النفقات الاستثمارية** : النفقات الجارية تعرف بالنفقات التسييرية وهي النفقات الأزمة لتسيير المرافق العامة و تتمثل في دفع الأجور للعمال الموظفين ومصاريف الصيانة، و يمكن أن تشمل كذلك نفقات إدارية ونفقات اقتصادية واجتماعية .

النفقات الاستثمارية يقصد بها النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال للمجتمع ، و يمكن أن تكون في شكل الاستثمارات الجديدة في كافة الأنشطة الاقتصادية و كل النفقات الرأسمالية و كذا اقل النفقات التي تنفق من اجل زيادة المخزون من السلع .[2]

ت- **النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية** : ويقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع و خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية كالمرتبات و أثمان المواد و التوريدات و مهمات الأزمة لتسيير المرافق العامة التقليدية و الحديثة .

فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية ينتج عنها حصولها على السلع و الخدمات و القوة العاملة فالأنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها ، فالدولة هنا تحصل على مقابل للأنفاق كما تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج القومي أي خلق أنتاج جديد.

أما النفقات التحويلية فهي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي زيادة الدخل القومي زيادة مباشرة في الناتج القومي أي خلق أنتاج جديد .

[1] اعمر يحياوي ، مساهمة في دراسة المالية العامة ، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر ، 2003 ، ص :40

[2] السيد عبد المولى ، المالية العامة ، دراسة للاقتصاد العام ، دار الفكر العربي ، مصر ، 1978 ، ص : 49

أما النفقات التحويلية فهي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل .

فالإنفاق الناقل يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من طائفة إلى أخرى مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد و بمقتضى ذلك فإن النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع و خدمات من المستفيدين منها ،ومن ثم فأنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر ، ومن أمثلتها الإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تمنحها أو تقدمها الدولة للأفراد أو المشروعات ومساهمة الدولة للأفراد أو المشروعات ومساهمة الدولة في نفقات التامين الاجتماعي و المعاشات أي أن الدولة تهدف منها إعادة توزيع الدخل و بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات .

و هناك تقسيمات نظرية أخرى تتصل بالتقسيم الأخير مثل التمييز بين النفقات الايجابية و النفقات السلبية (مثل النفقات العسكرية) و النفقات المحايدة .[1]

ثانيا : التقسيمات العملية للنفقات العامة : من الناحية العملية تختلف الدول في الأسلوب الذي يتلاءم مع ظروفها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و المالية ، و يندرج تحت هذا التقسيم ما يلي:

أ- **التقسيم الوظيفي** : يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الوظائف التي الاتفاق عليها ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الإنتاجية لتقارنه مع مصاريف و إنتاجية القطاع الخاص و بعد ذلك يتم تخصيص اعتمادات الأنفاق العام وفقا للتكلفة ،هذا الأسلوب له مزايا منها معرفة مصاريف و إنتاجية إدارات الدولة المختلفة ، التعرف على وظائف و تقدير النفقة المحددة لكل وظيفة إلى جانب المساعدة على اتخاذ القرار الصائب و إمكانية الرقابة السريعة إما عيب هذه الطريقة فتكمن في أن الوظيفة في الحكومة تؤثر على باقي الوظائف و تتأثر بها و بالتالي تؤثر على جميع إدارات الدولة .

ب- **التقسيم الاقتصادي** : يتم الاعتماد حسب هذا التقسيم على الأعمال و المهام المختلفة التي تمارسها دوائر الدولة شريطة توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية (زراعة،سياحة،صناعة)ويؤخذ

[1] سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ، ص : 42

بالحسبان نفقات الدوائر الحكومية و نفقات التجهيز التي تزيد من الدخل القومي ونفقات التوزيع (تحول جزء من الدخل القومي من فئة لأخرى على شكل إعانات اجتماعية و مساعدات اقتصادية).

ت- التقسيم الإداري : يتم التقسيم على أساس الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الأنفاق مثل الوزارات والهيئات و المؤسسات العامة ضمن العمل الوظيفي لكل دائرة ، و بعد ذلك يتم التقسيم داخل كل وحدة إدارية الأقل في التنظيم الإداري والأصغر فالأصغر والأسلوب المتبع أن تصنف النفقات إلى جارية ورأسمالية وقد نجد الموازنات الاستثنائية وملحق الموازنات،لهذا الأسلوب عدة مزايا منها سهولة المراقبة على حسن استخدام المال العام وسهولة اتخاذ القرار في تحديد حجم الإنفاق والإعداد للنفقات العامة في الموازنات المقبلة. أما عيوب هذا الأسلوب فتكمن في صعوبة حصر **كلفة** كل وظيفة حكومية وبالتالي صعوبة التنبؤ للعمليات الاقتصادية والمالية للدولة.[1]

ثالثا : التقسيم الجزائري للنفقات العامة : لقد تم في الجزائر تقسيم النفقات العامة وفق قانون المالية 1983 م. إلى ثلاث أقسام يضم القسم الأول والثاني نفقات التسيير والتجهيز ويخص القسم الثالث لميزانية الاستثمارات .

أ- نفقات التسيير: وهي تضم أربعة أبواب وهي :

- ✓ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات .
- ✓ مخصصات السلطات العمومية .
- ✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح أو ما يعبر عنه بالتقسيمات العلمية بالنفقات الدورية كمرتبات الموظفين والمعاشات والمنح والإعانات وتكاليف تشغيل المرافق .
- ✓ التدخلات العمومية .

ب- **نفقات التجهيز** : وهي تمثل النفقات الخاصة بالاستثمارات التي تخطط الدولة في تطبيقها وتدرجها في مخططها العام في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كالصناعة والزراعة والتحديث العمراني والتكوين المهني حل مشاكل السكان.

ت- **نفقات الاستثمار** : وهي ضمن بابين:

- ✓ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة وهي تخص الاستثمارات الخاصة بالهيئات المستقلة كقطاع المحروقات والفلاحة والصيد البحري .

[1] طارق الحاج ، المالية العامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص : 125 .

- ✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.[1]

الفرع الثالث : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة [2]

تبدو أهمية دراسة أثار النفقات العامة من الناحية الاقتصادية في كونها تحمل أغاضا دقيقة .وبالتالي استخدامها كأداة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة،متى عرف الأثر الذي تحققه نفقة معينة في ظل ظروف معينة أمكن اتخاذ هذا الإنفاق على نحو واع وسيلة لتحقيق الأثر إذا ما اعتبر هذا الأخير هدف من أهداف السياسة الاقتصادية وأهم أثر للنفقات العامة إشباعها للحاجات العامة كما أنها تؤثر على النشاط الاقتصادي في مجموعة عن طريق تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك وإعادة توزيع الدخل الوطني.

أولا : أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني :تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والتشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعال حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها،وبصورة أدق فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينها تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيد منها.

ومن جهة أخرى يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج ومدى تأثير الطلب الكلي الفعال في حجم الإنتاج والتشغيل وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة النمو في البلاد النامية .

وفي الحقيقة أن النفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني برفعها لهذه القدرة الشرائية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ،ومن ثم يرتفع الناتج الوطني والدخل الوطني .

ثانيا : أثر النفقات العامة على الاستهلاك :تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام أومن خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة أكبر منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد ونستعرض لكل نوع من هذه النفقات على حدة.

[1] عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليليه تقييميه ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ص : 179-180 .

[2] محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة : (النفقات العامة –الإيرادات العامة – الميزانية العامة للدولة) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2008، ص 100

أ- **نفقات الإستهلاك الحكومي أو العمومي**: يقصد بنفقات الإستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهام ضرورية من أجل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العمومي أو لأداء الوظائف العامة والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازم للمصالح الحكومية والوزارات ....إلخ.

يرى البعض من الإقتصاديين أن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الإستهلاك من الأفراد إلى الدولة فعوض من قيام الدولة بإعطاء هؤلاء الأفراد دخولا كبيرة تمكنهم من استهلاك هذه السلع أو الخدمات ، فإنها تقوم بمنحها إليهم وبذلك فإن هذه النفقات التي تقوم بها الدولة لا تأثر على حجم الإستهلاك دون ترك الأفراد يمارسونه وبين مدى الحرية التي كان يسمح فيها لهؤلاء بممارستها في اختيار السلع والخدمات لأنفسهم .

ب- **نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد** : من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو معاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها (الحاليين والسابقين) .

وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات .

تعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي . ومن ثم فدخول الأفراد تؤدي إلى زيادة الإستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف . [1]

ثالثا : أثر النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل : لما كانت بعض الخدمات تنتفع بها الطبقة الغنية فإن الإنفاق العام على هذه الخدمات وغيرها يعتبر نقلا للقوة الشرائية من ذوي الدخول الصغيرة،وقد يدو هذا منافيا للعدالة ولكن كيان الدولة يقوم على التضامن الاجتماعي بين أفرادها فإن الفقراء وإن كانوا يستفيدون بخدمات يدفع الأغنياء نفقاتها فإن الأغنياء ما كان لهم أن يحصلوا على دخولهم الكبيرة لولا مساعدة الطبقات الفقيرة لهم سواء في العمليات الإنتاجية ذاتها أو في استهلاك ما ينتجه هؤلاء .[2]

[1] محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة –الإيرادات العامة – الميزانية العامة للدولة) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2003 ، ص 125-124

[2] محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ، 2008 ، مرجع سابق ، ص : 103

الفرع الرابع : أدوات سياسة الإنفاق العام :بما أن الإنفاق العام ما هو إلا عبارة عن السلوك المالي للحكومة والذي يصبوا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف للمصلحة العامة والتي نخص منها :

- تخفيض أو زيادة الإنفاق العام : وهذا كون استخدام حجم النفقات العامة يرتبط بحجم المشاكل التي يفرضها الاقتصاد الوطني من جهة وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى،وهي بهذا يمكن أن تكونها أن تذهب في الإنفاق إلى أبعد الحدود لما يمكن أن يحدث من أثار سلبية كالتضخم ويمكن أن تزيد في الإنفاق العام بصفة غير إرادية كالحروب الأهلية والخارجية والنكبات مثلا.[1]

- إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام :عادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي:

- نفقات الخدمات العامة .
- نفقات الأمن والدفاع .
- نفقات الخدمات الإجتماعية .
- نفقات الشؤون الاقتصادية .

المطلب الثاني :الإيرادات العامة .

أولا: تعريف الايرادات العامة : يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية مجموعة الدخول التي تحصل على الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي .[2]

ثانيا : مصادر الإيرادات العامة

1. موارد الدولة من أموالها الخاصة (أموال الدومين): تطلق هذه الكلمة على كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرق أ، أبنية الوزارات والموانئ والممتلكات التي لم تعد للاستخدام العام بل معدة للاستعمال الخاص ومثال ذلك الأراضي الزراعية والمشاريع الصناعية والتجارية والأوراق المالية التي تكون مالكا للدولة .

2. الرسوم : يعرف بصفة عامة بأنه " مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة أو إلى لأي سلطة عامة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة أو السلطة العامة إليهم " ومن ذلك الرسوم القضائية ورسوم التسجيل في الجامعة التي يحرزها أصحابها بجهدهم أو يكسبونها بدون جهد .[3]

[1] محمود ابراهيم الوالي ، علم المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987 ، ص : 36

[2] محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة ، 2008 ، مرجع سابق ، ص : 115.

[3] رفعت المحجوب ، المالية العامة ، النفقات العامة والإيرادات العامة ، دار النهضة العربية ، الأردن ، 1975 ، ص : 181

3. الضـرائب : تعـرف الضـريبة علـى أنهـا " اقتطـاع نقـدي جـبري تفرضـه الدولـة علـى المكلفـين وفقـا لقـدراتهم بطريقـة نهائيـة وبـلا مقابـل وذلـك لتغطيـة الأعبـاء العامـة وتحقيـق أهـداف الدولـة المختلفـة ". [1] ويتضح من هذا التعريف أن الضريبة تتميز بالخصائص التالية :

- يكون الدفع نقديا .
- تشمل الضريبة على عنصر الإجبار أي الضريبة ملزمة .
- عمومية الضريبة (لا تستثنى أحد من أفراد المجتمع) .
- أنها تدفع بغير مقابل خاص .

إن الضرائب تهدف لتغطية النفقات العام .

أ- **أنواع الضرائب** : يقسمها كثير من مختصين المالية العامة إلى قسمين :

- **الضـرائب المباشـرة** : وهـي الـتي تقتطـع مباشـرة مـن الـدخل أو رأس المـال وتحصـل هـذه الضـريبة عنـدما يتحقـق الـدخل مثـل الضـريبة علـى الـدخل IRG ، نظـرا لتعـدد مصـادر الـدخل فقـد أصـبحت الضـريبة عليـه ذات أهميـة كبـيرة في الـنظم الضـريبية الحديثـة فقـد يكـون المصـدر مـن العمـل أو مـن رأس المـال أو منهمـا معـا ، وقـد يكـون العمـل تجاريـا أو صـناعيا أو مهنـة حـرة وكـل مصـدر مـن هـذه المصـادر يـدر دخلا يطلق عليها الدخل النوعي أو الفرعي .

- **الضـرائب الغيـر المباشـرة** : وهـي الضـرائب الـتي لا تقـل أهميـة عـن مـا سـبقها وتسـمى بضـرائب الإنفـاق ، نظـرا لإخضـاع الـنظم الضـريبية الـدخل لضـرائب فإنهـا كـذلك أخضـعت الإنفـاق للضـرائب ، وافـرض هـذه الأخـيرة علـى الفـرد عنـدما ينفـق رأسمالـه أو دخلـه في سـبيل تحقيـق حاجـة وعليـه فإنهـا تفـرض وتشمل جميع الضرائب التي تفرض على بيع السلع والخدمات . [2]

ب- الآثار الاقتصادية للضرائب .

- **أثـر الضـريبة علـى المسـتهلك** : تقـوم الضـرائب بالتـأثير علـى مقـدار دخـل المكلفـين بهـا بالنقصـان ، ويتحـدد ذلـك بحسـب معـدل الضـريبة ، فكلمـا كـان المعـدل مرتفعـا كلمـا كـان تـأثيره علـى مقـدار الـدخل أكـبر والعكـس صـحيح . ويترتـب علـى ذلـك أم يتـأثر حجـم مـا يسـتهلكونه مـن خـلال أثـره أي معـدل الضـريبة علـى مسـتوى الأسـعار فـالمكلفون وخاصـة أصـحاب الـدخول المحـدودة والموسـطة يقـل دخلهـم ممـا

[1] طارق الحاج ، مرجع سابق ، ص : 47 .

[2] حمدي أحمد الغابي ، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق ، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي ، دار المصرية اللبنانية ، مصر ، 1992 ، ص : 244

يدفعهم إلى التضحية ببعض السلع والخدمات وخاصة الكمالية منها وبالتالي يقل الطلب عليها ، ويمثل أسعارها نحو الانخفاض إلا لأن هذا القول ليس صحيحا بصورة مطلقة ، إذ أم درجة مرونة الطلب على هذه السلع هو الذي يحدد إمكانية تأثيرها بالضريبة فالسلع ذات الطلب المرن (السلع الكمالية) يتأثر استهلاكها بالضريبة أكبر من السلع ذات الطلب الغير مرن (السلع الضرورية) كالأدوية والمواد الغذائية ، كما أن حجم الدخل يحدد درجة التأثير فالدخل المرتفع لا يتأثر كثيرا بالضريبة ، ومن ثم لا يقلل من استهلاك هذه الفئات لأنهم عادة يدفعون الضريبة من مدخراتهم أما الدخل المنخفض فإنه يتأثر بالضريبة بصورة واضحة ، إذ يقلل من استهلاك هذه الفئات وخاصة بالنسبة للسلع ذات الطلب المرن .[1]

ومن جهة أخرى يتوقف أثر الضريبة في الاستهلاك على خطة الدولة في استخدام الحصيلة الضريبية ، فإذا قامت الدولة بتجميد حصيلة الضريبة فإن الاستهلاك يتجه نحو الانخفاض ، أما إذا استخدمت الدولة هذه السلع والخدمات فإن نفس الاستهلاك يتجه من فرض الضريبة يعوضه زيادة الاستهلاك الذي يحدثه إنفاق الدولة .

- **أثر الضريبة على الإنتاج** : كما رأينا من قبل أثر الضريبة على الاستهلاك بالبلد خاصة أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة ، هذه بدوره يؤثر في الإنتاج بالنقصان كذلك يتأثر الإنتاج نتيجة تأثير الضرائب في العرض و وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية ، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على الادخار ثم الاستثمار ، كذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج إلى فروع الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي مما يؤثر على النشاط الاقتصادي .

- **أثر الضريبة على توزيع الدخل** : قد ينتج على الضريبة أن يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة ، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب الغير مباشرة بإعتبارها أشد عبئا على الفئات الفقيرة ، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار كما أوضحنا من قبل ، ومما هو جدير بالذكر أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثر على نمط التوزيع فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في شكل نفقات تحويلية أو ناقلة بمعنى تحويل الدخول من طبقات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أية زيادة في الدخل بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة فإن هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول .

[1] محرزي محمد عباس ، مرجع سابق ، ص 268 .

4. **القروض العامة** : وهي مورد من موارد الدولة المالية وأداة تمويل الإنفاق العامة وهو دين يكتتب في سندات أفراد الجمهور أو المؤسسات المالية أو المصارف في داخل حدود الدولة المقترضة أو الأفراد والمؤسسات المالية والمصارف في الخارج أو الحكومات الأجنبية أو المؤسسات المالية مع التعهد بسداد المبالغ المقترضة ودفع فوائد القرض وفقا لشروطه .

5. **الإصدار النقدي** : هو أن تقوم الدولة بإصدار كميات جديدة من النقود تحت إشراف الجهات المخولة قانونا (البنك المركزي) وذلك بما يلائم احتياجات النشاط الاقتصادي . [1]

ثالثا : أثار الإيرادات العامة : تختلف أثار الإيرادات العامة بحسب إختلاف أنواعها فحصول الدولة على الإيرادات العامة بواسطة الضرائب مثلا يترتب عليه أثار إقتصادية واجتماعية معينة .

من الناحية الإجتماعية تتدخل الدولة بواسطتها لغرض تقليل بين الطبقات الاجتماعية وتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ، أما من الناحية الاقتصادية فهي وسيلة لتغطية النفقات العامة وكذا تحقيق سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية .

المطلب الثالث : الموازنة العامة .

الفرع الأول : تعريف الموازنة : تعرف الموازنة العامة للدولة على أنها القائمة التقديرية للمصروفات والإيرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة غالبا ما تكون سنة . وهي الترجمة الحرفية للفظ الإنجليزي BUDGET PUBLIC. فالميزانية العامة وثيقة مصادقة عليها من السلطة التشريعية المختصة ، تحدد نفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية متصلة كما تعتبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية .

ومن هذا التعريف نستخلص إلى أن الميزانية العامة ليست فقط أداة محاسبية تبين الإيرادات والنفقات المستقبلية بل هي أيضا وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة وتتميز بالخصائص التالية :

أولا : الميزانية العامة توقع : فهي بمثابة البيان لما تتوقع السلطة التنفيذية أن تنفقه وأن تحصله من إيرادات مالية خلال مدة قادمة تقوم هذه السلطة بإجراء هذا التنبؤ أو التقدير قبل عرضه على السلطة التشريعية للمصادقة عليه وتعد الميزانية بما تتضمنه من بنود النفقات والإيرادات ومبالغها بمثابة برامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة .

[1] عبد المنعم فوزي ، مرجع سابق ، ص 308 .

ثانيا : الميزانية العامة إجازة : وتعني ذلك أن السلطة التشريعية هي التي تختص باعتماد الميزانية أي الموافقة على توقعات الحكومة عن نفقات وإيرادات العام والترخيص لها بمواصلة تحصيل الإيرادات وصرف النفقات أما قبل التوقيع فتكون في حكم المشروع . [1]

ثالثا : الميزانية العامة تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية والمالية : فمختلف بنود محتويات الميزانية من إيرادات ونفقات تحدث أثارا اقتصادية واجتماعية وكذا سياسية وبالتالي يعتبر الإطار العام الذي منعكس فيه اختيارات الدولة لأهدافها من جهة وأدائها لتحقيق من جهة أخرى .

وفيما يلي سوف نتطرق إلى الفرق بين الموازنة والميزانية العمومية

جدول (2-1) يوضح الفرق بين الموازنة العامة والميزانية العمومية [2]

الموازنة العامة	الميزانية العمومية
- تكون أرقامها تقديرية - تكون عن سنة مقبلة - تكون قائمة للاستخدامات والإيرادات المتوقعة . - تكون قائمة بعمليات جارية رأسمالية وإن كانت تقسم داخليا إلى موازنة فرعية للعمليات الجارية وأخرى للعمليات الرأسمالية . - أنها تخص بموازنة الحكومة وما يدور في فلكها من منظمات .	- تكون أرقامها فعلية . - أنها صورة من تاريخ معين عن سنة منقضية - تكون قائمة برصد الموجودات والمطلوبات . - تكون قائمة برصد تقابل في الموازنة العامة الشق الرأسمالي منها بشكل عام . - أنها تختص بالمشروعات التجارية وقد أخذت في السنوات الأخيرة تنطلق على المشروعات العامة الحكومية

المصدر : من إعداد الطالب

[1] محمد البنا ، اقتصاديات المالية العامة ، مدخل حديث ، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، مصر ، 2009 ، ص : 45-46

[2] سيلام حمزة ، ولدبزيو فاتح ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي ، دراسة حالة الجزائر 2014/2000، جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة، 2014/2013 ، ص : 22.

الفرع الثاني : قواعد ومبادئ الميزانية العامة .

أولا : مبـدأ وحـدة الميزانيـة العامـة : يعـني هـذا المبـدأ أن تـدرج كافـة الإيـرادات العامـة والنفقـات العامـة للدولة في وثيقة واحدة ، الغرض منها هو الموازنة العامة بأبسط صورة .

للمطالعـة علـى الميزانيـة وإمكانيـة التعـرف علـى عناصـرها بسـهولة وتكـوين فكـرة دقيقـة وسـريعة علـى نشـاط الدولـة ومعرفـة أن كـان هنـاك تـوازن أم فـائض أم عجـز ، ومـن ثم تسـيير البرلمـان في فـرض مراقبتـه على أعمال السلطة التنفيذية .

ثانيـا : مبـدأ سـنوية الميزانيـة العامـة : يقصـد بـه أن تـتم الموافقـة عليهـا سـنويا بحيـث لا يشـترط فيهـا تـاريخ البـدء ، وكـان هـذا المبـدأ بسـبب صـعوبة التنبـؤ لأكثـر مـن سـنة لنفقـات وإيـرادات الدولـة خاصـة في حالة الإضرابات وتقلبات الأسعار كما أن الضرائب المباشرة هي بدورها تحصل سنويا . [1]

المبحث الثالث : دعائم التنافسية والسياسة الجبائية

إن المؤسسـات الـتي تريـد البقـاء و الريـادة في محـيط يتميـز بـالتحولات وشـدة المنافسـة، يطلـب منهـا أن تمتلـك قـدرات معينـة تؤهلهـا لتحقيـق ذلـك.إن هـذه الأخـيرة تتمثـل في مجمـوع الكفـاءات (التنظيميـة، التسـييرية، والتكنولوجيـة،...إلخ) الضـرورية الـتي تمكنهـا مـن تحقيـق أهـدافها، ومنهـا تلبيـة حاجيـات المسـتهلكين والصـهر علـى إرضـائهم.إن القيـام بـذلك بفعاليـة و نجاعـة، يعكـس تنافسـية المؤسسـة، ومـدى قـدرتها علـى مقاومـة المنافسـة الشـديدة.في الواقـع العملـي للمؤسسـات، نجـد أغلبهـا لا تتسـاوى في التنافسـية سـواء مـن حيـث العـدد أو القـوة. إن هـذا التبـاين يـدفع كـل واحـدة منهـا، إلى أن تسـتغل ميزتهـا التنافسـية في الحصـول علـى قطاعـات سـوقية وأن تتموضـع فيهـا.كمـا أن الحكـم علـى تنافسـية المؤسسـة العامة، يتم من خلال مؤشرات متعددة، ومقارنتها بمنافسيها المباشرين.

المطلب الأول : التنافسية المالية

إن معرفـة ذلـك يـتم بواسـطة القيـام بالتحليـل المـالي لأنشـطة المؤسسـة مـن خـلال النسـب الماليـة المحققـة ومقارنتهـا بنسـب منافسـيها في نفـس القطـاع ، وخصوصـية المؤسسـة ودورة حياتهـا، إلا أن هنـاك بعـض النسب الشائعة الاستعمال مثل:[2]

[1] منيس سعيد عبد المالك ، اقتصاديات المالية العامة ، طبعة معدلة ، مطبعة مخيم بمرت ، بدون بلد نشر ، 1970 ، ص : 293 .

[2] كربالي بغداد ، تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، 28 ماي 2002 ، بليدة ، الجزائر ، ص 10

- نسبة رأس المال الدائم (الأموال الدائمة/الأصول المتداولة)
- نسبة الاستقلالية المالية (الأموال الخاصة/الديون).
- نسبة قدرة التسديد (الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي/ المصاريف المالية).
- نسبة المردودية (الأرباح/الأموال الخاصة).

من خلال هذه النسب وأخرى كثيرة، نستطيع معرفة قدرتها المالية على مزاولة نشطها إضافة إلى القدرات الأخرى.

المطلب الثاني : التنافسية التجارية والتقنية

الفرع الأول : التنافسية التجارية

إن قدرتها التنافسية في المجال التجاري تمكنها من تحديد وضعيتها في القطاعات السوقية اتجاه منافسيها المباشرين.لمعرفة ذلك، يتم من خلال عدة مؤشرات منها على سبيل المثال:

- وضعية منتجاتها في السوق، من خلال التركيز على الجودة والنوعية.
- شهرتها التجارية التي تتمثل في درجة وفاء مستهلكيها، وتعاملها مع زبائنها، وسعة حفيظة منتجاتها وتنوعها، وفعالية سياستها الاتصالية الإشهارية،...إلخ.
- التوسع الجغرافي الذي يتم من خلال فعالية قنواتها التوزيعية، وقوتها البيعية، الخدمات المقدمة بعد عملية البيع،...إلخ.

الفرع الثاني: التنافسية التقنية :

تتمثل قدرة المؤسسة في التحكم بأساليب تقنية مرتبطة في إنتاج المنتجات ذات الجودة العالية وبأقل تكلفة ممكنة.وإن ذلك يفرض عليها أن تساير التطور التقني، مع وجود تنسيق محكم بين مختلف مراحل سيرورة الإنتاج.كما أن درجة تأهيل العمال، وتوفر مناخ يشجع على القيام بمختلف الأنشطة، وأخذ مختلف القوى الداخلية والخارجية بعين الاعتبار، مما يدعم قدرتها التنافسية التقنية.[1]

[1] كربالي بغداد ، مرجع سابق ، ص 12

المطلب الثالث : التنافسية التنظيمية والتسييرية .

يتعلق الأمر في تنظيم وظائفها بدرجة تسمح لها بتحقيق أهدافها بصورة فعالة.و إن ذلك يتوقف على نوعية الأنشطة، وطبيعة التنظيم والقرارات، ودرجة الاندماج.أما قدرتها التسييرية تتضح من خلال كفاءة مسيرها، وعلاقتهم بالمرؤوسين، و إن مصدر التنافسية التسييرية تتعلق بالقيم التي يتميز بها مسئولي المؤسسات، حيث تمس الصفات التي يتحلوا بها، و التي تتولد من خلال التجارب السابقة، والمعرف المتحصل عيها من طبيعة التكوين و التمهين.

إن تحديد القدرة التنافسية الكلية للمؤسسة يتمثل في تحليل مختلف أنواع القدرات التنافسية المشار إليها أعلاه، ومقارنتها بأهم منافسيها المباشرين.و إن تنافسية المؤسسة تكمن بصفة عامة في التحكم وتشمل مجموع من تكاليف ابتداء من عملية التموين مرورا بعملية الإنتاج و انتهاء بوضع المنتوج في متناول المستهلك النهائي أو المستعمل الصناعي.أما التميز يتم من خلال التركيز على خمسة دعائم، كما هو موضح من خلال الجدول رقم (**2-2**) .

الجدول (2-2) يوضح دعائم التمييز

المنتوج	الخدمة	المستخدمين	عائد المبيعات	الصورة
الوظيفية	الفترات	الكفاءة	التغطية	الرموز
الكفاءة	التركيب	اللباقة	الخبرة	وسائل إتصال
المطابقة	التكوين	المصداقية	الكفاءة	الأجواء
الإستمارية	النصائح	الخدومية		الحوادث
قابلية التصليح	التصليح	قابلية العمل		
قابلية الإشتغال	خدمات أخرى	الإتصال		
الرسم والنمط				

Source : P.Kotler et Bernard Du Bois، «marketing Management » 8 Edition، Paris، p.298.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، بإمكان المؤسسة أن تتميز عن منافسيها بالتركيز على أحد تلك الدعائم الخمسة أو جلها، وذلك من خلال خصائص كل دعامة، بحيث يتوقف ذلك على إمكاناتها وقدرتها المتنوعة.

خلاصة الفصل الثاني

في الأخير يجدر بنا أن نؤكد أن السياسة المالية في الجزائر لها أهمية كبيرة من خلال الوظائف التي تقوم بها، وهذا عن طريق إعادة توزيع الدخول والمحافظة على مستوى الدخول والعمل على زيادتها وتحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على قيمة النقود، من خلال الإجراءات المالية، كالإعتماد على الموارد المحلية مما يؤدى إلى استقرار المستوى العام الأسعار .

فهرس المحتويات

شكر	/
الإهداء	/
ملخص بالعربية – بالانجليزية –	/
مفردات البحث	/
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة العامة	أ- هـ
الفصل الأول: تنافسية المؤسسة الاقتصادية ومؤشرات قياسها	**7-31**
تمهيد:	7
المبحث الأول: ماهية التنافسية	8
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التنافسية	8
الفرع الأول: نشأة التنافسية	8
الفرع الثاني: مفهوم التنافسية	9
المطلب الثاني: أهمية وعوامل التنافسية	13
الفرع الأول: أهمية التنافسية	13
الفرع الثاني : عوامل التنافسية	13
المطلب الثالث : أنواع وأسباب التنافسية	14
الفرع الأول : أنواع التنافسية	14
الفرع الثاني أسباب التنافسية	15
المبحث الثاني: مؤشرات قياس القدرة التنافسية	16
المطلب الأول: مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة	16
الفرع الأول : الربحية	16
الفرع الثاني : تكلفة الصنع	16
الفرع الثالث : الحصة من السوق	17
المطلب الثاني: مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط	18

الفرع الأول: مؤشرات التكاليف والإنتاجية	19
الفرع الثاني: مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولي	19
الفرع الثالث: الميزة النسبية الظاهرة	19
المطلب الثالث : مؤشرات قياس تنافسية الدول	20
الفرع الأول : تقرير المعهد الدولي لتنمية الإدارة	21
الفرع الثاني : المنتدى الاقتصادي العالمي	23
الفرع الثالث : مؤشرات التنافسية من البنك الدولي	24
الفرع الرابع : مؤشرات الصندوق النقد الدولي	24
الفرع الخامس : تصنيف حسب مؤشر الحرية الاقتصادية	24
المبحث الثالث: دور الدولة لدعم التنافسية	25
المطلب الأول: الإطار النظري لدور الدولة الداعم للتنافسية	25
المطلب الثاني: تنافسية الدول	27
المطلب الثالث: عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في التنافسية	28
الفرع الأول : تجربة سنغافورة في مجال التنافسية	28
الفرع الثاني : التجربة التونسية في مجال التنافسية	29
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني السياسة المالية ودعم القدرة التنافسية	**55-32**
تمهيد :	33
المبحث الأول : ماهية السياسة المالية	34
المطلب الأول : تطور السياسة المالية	34
الفرع الأول : السياسة المالية حتى نهاية العشرينيات	34
الفرع الثاني : السياسة المالية عند الكلاسيك	35
المطلب الثاني : تعاريف السياسة المالية	36
الفرع الأول : مفهوم السياسة المالية	36
الفرع الثاني : وظائف السياسة المالية	37
المطلب الثالث : أهداف السياسة المالية	37
الفرع الأول : الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي	37
الفرع الثاني : إعادة توزيع الدخل الوطني	38
الفرع الثالث : تخصيص الموارد الاقتصادية	39

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية	41
المطلب الأول : النفقات العامة	41
الفرع الأول : تعريف النفقة العامة	41
الفرع الثاني : تقسيم النفقات العامة	41
الفرع الثالث الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	45
الفرع الرابع : أدوات سياسة الإنفاق العام	47
المطلب الثاني : الإيرادات العامة	47
المطلب الثالث : الموازنة العامة	50
الفرع الأول : تعريف الموازنة	50
الفرع الثاني :قواعد ومبادئ الميزانية العامة	52
المبحث الثالث : دعائم التنافسية والسياسة الجبائية	52
المطلب الأول : التنافسية المالية	52
المطلب الثاني : التنافسية التجارية والتقنية	53
الفرع الأول : التنافسية التجارية	53
الفرع الثاني : التنافسية التقنية	53
المطلب الثالث : التنافسية التنظيمية و التسييرية	54
خلاصة الفصل الثاني	55
الفصل الثالث دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر	78-56
تمهيد	57
المبحث الأول : التعريف بالمؤسسة	58
المطلب الأول : لمحة تاريخية عن نشأة المديرية العملية لاتصالات الجزائر	58
المطلب الثاني : الخدمات التي تقدمها المديرية العملية لاتصالات الجزائر	59
الفرع الأول : خدمات الهاتف الثابت	59
الفرع الثاني : خدمات الهاتف الخاصة بالحسابات الكبيرة	60
المطلب الثالث : أهم المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة	61
الفرع الأول : أهداف المديرية العملية لاتصالات الجزائر	62
الفرع الثاني : أهمية المديرية العملية لاتصالات الجزائر	62
الفرع الثالث : المكونات البشرية لمديرية العملية لاتصالات الجزائر	63
المبحث الثاني : البنية التنظيمية لمؤسسة اتصالات الجزائر	63

المطلب الأول : المديرية العملية لاتصالات الجزائر	65
المطلب الثاني : الوكالة التجارية	69
الفرع الأول : أقسام الوكالة التجارية	70
الفرع الثاني : خدمات خاصة بالهاتف	71
المبحث الثالث : الأثر التنافسي	72
المطلب الأول : أثر الحواجز الجمركية	72
المطلب الثاني : أثار سياسة سعر الصرف	73
المطلب الثالث : أثر الإعانات والتدعيمات	75
الفرع الأول : أثر قانون المالية	75
الفرع الثاني : أثر تأطير القروض	75
الفرع الثالث : أثر الانضمام إلى المنظمات العالمية	75
المطلب الرابع : أثر الجبائي	76
الفرع الأول : أثر الضرائب والرسوم	76
الفرع الثاني : أثر النفقات العمومية	77
خلاصة الفصل	78
الخاتمة العامة	79
المراجع	82
الملاحق	86

المقدمة العامة:

تمهيد

في إطار ما يحدث حولنا من تغيرات وتطورات جد سريعة ومتتالية في مختلف المجالات على المستوى المحلي والإقليمي و العالمي، فإننا نرى حقيقة واضحة تؤكد لنا أننا نعيش في عالم غير مستقر. وعالم المنافسة الشرسة والمتغيرات المتعاظمة والتطورات التكنولوجية التي تجعل المؤسسات في موقف صعب،من حيث أعاصير التغيير والمنافسة وتطلعات الزبائن المتصاعدة ، وبالتالي يجب على الدولة و المؤسسات أن تكون يقظة باستمرار لمواكبة تلك التغيرات والتعامل معها بلباقة ، خصوصا وأن مؤسساتنا دخلت في القرن الحادي والعشرون فوجدت نفسها في العالم تغير كثيرا عن ذلك الذي كان في الربع الأخير من القرن العشرين .

و تشير الخبرة العامة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مهما كانت إمكانيتها أو قدراتها لا تستطيع المحافظة على موقعها التنافسي في السوق ، حتى ولو كانت ناجحة بل لا بد للمؤسسات – لكي تبقى– في ساحة التنافس و التي تعتبر أحد أهم الركائز لبناء وتعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات ، إذ أن التنافسية تمكن المؤسسات من :

– تقديم تيارات مستمرة ومتدفقة من المنتجات الجديدة .

– إنتاج منتجات عالية الجودة وبتكاليف منخفضة ، وتسليمها في الآجال المحددة.

– تطوير وسائل وآليات ونظم للإنتاج تتسم بالسرعة والمرونة ووفرة الإنتاج وارتفاع الجودة . مما يتيح لإدارة المؤسسات فرصا وإمكانيات غير مسبوقة في تنويع الإنتاج وتطوير خطوط المنتجات وإدخال التنويعات اللانهائية في مواصفات المنتوج التي تتقدمه المؤسسة للسوق في أوقات قياسية .

الإشكالية الرئيسية:

وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الإشكالية التالية :

- **ما هو أثر السياسة الجبائية في رفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية ؟**

الإشكاليات الفرعية :

و للأهمية البالغة التي تكتسيها السياسة المالية في رفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية العمومية جعلتني أطرح التساؤلات التالية محاولا الإجابة عليها في هذه المذكرة:

- ماهية التنافسية ؟

- ما هي أسباب التنافسية ؟

- ما هي مؤشرات قياس التنافسية بالنسبة للمؤسسات وقطاع النشاط ؟

- ما هي أهداف السياسة المالية ؟

- ما هي مراحل التطور التنافسي على المستوى الوطني من خلال الاقتصادي مايكل بورتر ؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث التي تم طرحها ، اعتمدت على بعض الفرضيات و التي أراها أقرب للإجابة المحتملة:

- التنافسية هي القدرة على تزويد المستهلك لمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الداخلية و الخارجية .

- مع تسارع عمليات الإبداع والابتكار بفضل الاستثمارات الضخمة في عملية البحث والتطور ، سهولة الاتصال وتبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة ، تطوير أساليب بحوث السوق ، ضخامة وتعدد الفرص في السوق العالمي ، مما ادى الى ضرورة الاخذ بمعايير التنافسية .

- مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة من خلال الربحية وتكلفة الصنع و الحصة من السوق أما في قطاع النشاط يمكن قياسها بمؤشر التكاليف والإنتاجية أو بالميزة النسبية الظاهرة أو بمؤشر التجارة والحصة من السوق .

- أهداف السياسة الجبائية في الجزائر اضافة الى الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي من خلال رفع معدلات الضرائب أو زيادة حصيلة الضرائب أو تخفيض حجم الإنفاق العام ، إعادة توزيع الدخل الوطني ، كذلك رفع من تنافسية المؤسسات الوطنية .

مبررات و دوافع اختيار الموضوع:

من بين مبررات اختياري لهذا الموضوع:

- مبررات موضوعية :

* أهمية الموضوع و حساسيته في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المؤسسات الجزائرية و التطورات التي عرفتها.

- مبررات ذاتية :

* تخصصي في التسيير و العلوم الاقتصادية يدفعني للبحث في الموضوع بالذات لما له صلة متينة به.

* قابلية الموضوع للبحث نظرا لإمكانية الوصول إلى المعلومات المتصلة به.

أهداف الدراسة:

إن الغرض من تناولي لهذه الدراسة لا يخرج في حقيقة الأمر من كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

* أهداف نظرية:

- أهمية السياسة المالية في رفع التنافسية من اجل تطوير المؤسسات الاقتصادية العمومية .

- تحليل و كشف لعملية المنافسة في المؤسسات الاقتصادية .

* أهداف تطبيقية:

السعي إلى رفع قدراتنا المنهجية في مجال المنافسة و ذلك من خلال المراحل الضرورية اللازمة لإتمامها على أكمل وجه و بالتالي تنمية معارفنا في هذا المجال من خلال دراسة حالة لمؤسسة اتصالات الجزائر .

الدراسات السابقة :

1- **الدولة بين المنظم والمنافس في القطاع** : مساهمة لتحديد التأثيرات على قطاع الهاتف المحمول في الجزائر ، حبه نجوى ، بن بريكة عبد الوهاب ،جامعة بسكرة – الجزائر –، أبحاث إقتصادية وإدارية ، العدد الخامس عشر ، جوان 2014 .

تناولت هذه الدراسة في الإطار النظري على المنافسة والقوى المنافسة وتأثيرها في القطاع وأدوار الدولة وتأثيرها في قطاع الهاتف المحمول في الجزائر قي الإطار تطبيقية .

2- **دور سياسة المنتج والسعر في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسة الاقتصادية الخدمية ،** حالة مؤسسة الهاتف النقال موبليس ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي ، تخصص تسويق خدمي ، بوقرارة محمد ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة 2013

حيث تقدت هذه الدراسة بدور سياسة المنتج والسعر في رفع من تنافسية المؤسسة من خلال اعتمادها على سياسة منتجات والسياسة السعرية المتنوعة لتضمن أكبر تغطية لشرائح المجتمع وزيادة مبيعاتهم .

3- دويس محمد الطيب،**براءة الإختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول** (حالة الجزائر)، للباحث مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، تخصص دراسات إقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، للسنة الجامعية 2005/2004 ، حيث أشار إلى التنافسية ومؤشراتها في الفصل الأول، وتكلم على تنافسية القطاع والمؤسسات وكذا تنافسية الدول.

إلا أنه لم يغوص في دراسة كل المؤشرات الفرعية والمكونة للمؤشرات التنافسية الإجمالية، وكان اهتمامه سوى على براءة الاختراع كمؤشر لقياس التنافسية.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : وكالة اتصالات الجزائر الوحدة العملية لاتصالات الجزائر

منهج الدراسة :

للإجابة على إشكالية البحث و إثبات صحة الفرضية اخترت المنهج الوصفي الذي يساعد على عرض المعلومات وفق التسلسل التاريخي و الذي يتلاءم به بطبيعة موضوعي هذا.

صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة صعوبات ومعوقات عديدة علي الناحيتين النظرية والعلمية ومن أهمها نذكر:

- قلة المراجع والمصادر والدراسات الاكاديمية المتخصصة التي تناولت الموضوع .
- إلي جانب ذلك عرف هذا البحث تقطعات مرحلية متعددة نظرا لظروف خاصة بالباحث.
- صعوبة في جمع المعلومات اللازمة والتنقل بين المكتبات الجامعية في ولايات أخرى.
- صعوبة في أخذ الملاحق بمؤسسة اتصالات الجزائر .

تقسيم المذكرة:

و على هذا الأساس و سعيا للإجابة على الأسئلة المطروحة فإن نقطة البداية في هذه المذكرة هي توضيح و تحديد تنافسية المؤسسة الاقتصادية ومؤشرات قياسها ، وينقسم الفصل إلى ثلاث مباحث ألا وهي في المبحث الأول التنافسية وفي المبحث الثاني مؤشرات قياسها أما في المبحث الثالث دور الدولة لدعم التنافسية

و أما الفصل الثاني أردت أن أخصصه على السياسة المالية وتنافسية المؤسسة الاقتصادية وقسمت هذا الفصل إلى المبحث الأول السياسة المالية وفي المبحث الثاني أدوات السياسة المالية أما في المبحث الثالث دعائم التنافسية والسياسة الجبائية

و أما الفصل الثالث فقد خصصته لدراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر وقسمت هذا الفصل إلى المبحث الأول تعريف بالمؤسسة أما في المبحث الثاني البنية التنظيمية لمؤسسة اتصالات الجزائر وفي الأخير الأثر التنافسي .

الملاحق

الملخص :

يدل الواقع الراهن للدولة على تدني قدراتها للمنافسة العالمية وضعف الاقتصاديات ، ويتضح ذلك من ضعف الناتج القومي ومعدلات النمو متوسط الدخل السنوي للفرد وصغر حجم الصادرات وضعف التجارة العربية البينية وقلة المنتجات ذات القيمة المضافة العالية وغيرها من المؤشرات التي تدل على انخفاض المستوى الاقتصادي للدولة والحاجة الملحة إلى نهضة اقتصادية شاملة على جميع المستويات .

عرفت الدولة على إثر ذلك النشاطات الاقتصادية المتنوعة و تناولت كل منها دورا من الأدوار التي يمكن أن تقوم بها تتبعا لتنوع القطاعات أو الأنشطة وتهدف الدراسة إلى توضيح أثر السياسة المالية في رفع تنافسية المؤسسة لمؤسسة اتصالات الجزائر لولاية الوادي .

الكلمات المفتاحية : التنافسية ، السياسة التنافسية ، مؤشرات قياس القدرة التنافسية ، الأثر التنافسي . السياسة الجبائية .

Abstract :

Indicates the current reality of the state to the low capacity for global competition and weak economies, it is evident from the weakness of GDP growth rates average annual income of the individual and the small volume of exports and the weakness of inter-Arab trade and the lack of products with high added value and other indicators of the low economic level of the state and the urgent need to comprehensive economic renaissance at all levels.

State knew subsequently diversified economic studies addressed each aspect of the role or roles that can be carried out by Taatava the diversity of sectors or activities and the study aims to clarify the impact of fiscal policy in raising the competitive enterprise communications Algeria's mandate valley.

Key words: competitiveness, competition policy, to measure the competitiveness indicators, the competitive impact. Fiscal policy.

بسم الله الرحمن الرحيم

{ لا يُكلِّفُ اللهُ نَفساً إلا وُسعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيهَا مَا
اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ
عَلَيْنَآ إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا
لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلانَا
فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ }

(سورة البقرة : آية 286)

خاتمة عامة

شكر

أحمد الله عزوجل الذي وفقني في
انجاز هذا العمل
أتقدم بجزيل الشكر إلى المشرف الأستاذ
قدوري طارق و الأستاذ علي ذهب
والأستاذ عقبة ريمي على مساعدتهم القيمة
أثناء إعدادي المذكرة .

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني
أثناء الدراسة الميدانية
كما لا أنسى كل من ساهم من قريب أو بعيد
ولو بالكلمة الطيبة

جزاهم الله خيرا

الفصل الأول

تنافسية المؤسسة الاقتصادية ومؤشرات قياسها

الفصل الثاني

السياسة المالية وتنافسية المؤسسة الاقتصادية

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	ملخص لمؤشرات التنافسية	22
(1-2)	يوضح الفرق بين الموازنة العامة والميزانية العمومية	51
(2-2)	يوضح دعائم التمييز	54
(1-3)	المكونات البشرية للمديرية العملية لاتصالات الجزائر بولاية الوادي	63

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(3-1)	الهيكل التنظيمي لمديرية العملية لاتصالات الجزائر بولاية الوادي	64
(3-2)	أثر الحواجز الجمركية	74
(3-3)	منحنى لافر	76

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I -المراجع باللغة العربية

1-الكتب :

1. البنا محمد ، اقتصاديات المالية العامة ، مدخل حديث ، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية ، القاهرة ، مصر ، 2009 .
2. الحاج طارق ، المالية العامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 1999 .
3. الحاج طارق ، المالية العامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009.
4. السيد عبد المولى ، المالية العامة ، دراسة للاقتصاد العام ، دار الفكر العربي ، مصر ، 1978.
5. المحجوب رفعت ، المالية العامة ، النفقات العامة والإيرادات العامة ، دار النهضة العربية ، الأردن ، 1975
6. الوالي محمود إبراهيم ، علم المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1987 .
7. حمدي أحمد الغاني ، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق ، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي ، دار المصرية اللبنانية ، مصر ، 1992 .
8. دراز حامد عبد المجيد ، السياسات المالية ، دار الجامعية للنشر ، جامعة الإسكندرية ، بيروت ، 2002
9. سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة ، منشورات الحلي الحقوقية ، الإسكندرية ، مصر ، 2003.
10. طنيب محمد ، د. محمد عبيدات ، الإدارة المالية في القطاع الخاص ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2010 .
11. عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي (تحليل كلي) ، مجموعة النيل ، الطبعة الأولى ،2003 .
12. فوزي عبد المنعم ، المالية العامة والسياسات المالية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2000.
13. قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليليه تقييميه ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .
14. محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة –الإيرادات العامة – الميزانية العامة للدولة) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2003

15. محرزي محمد عباس ، اقتصاديات المالية العامة : (النفقات العامة –الإيرادات العامة – الميزانية العامة للدولة) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2008.
16. منيس سعيد عبد المالك ، اقتصاديات المالية العامة ، طبعة معدلة ، مطبعة مخيم يمرت ، بدون بلد نشر ، 1970 .
17. يحياوي عمر ، مساهمة في دراسة المالية العامة ، دار هومة للنشر والطباعة والتوزيع ، الجزائر ، 2003 .

2- الرسائل و الأطروحات و الدراسات الجامعية

1. دراوسي ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 2004/1994 ، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية) ، الجزائر .
2. دويس محمد الطيب ، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول " حالة الجزائر " ، مذكرة ماجستير ، فرع دراسات اقتصادية . جامعة ورقلة ، جوان 2005 .
3. رفرافي محمد ، دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبري للجنوب ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي . أوماش ، بسكرة ،2014/2013
4. رومان أسماء ، دراسة العوامل المؤثرة على تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الدولية لفترة 2013/2007 ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة . 2013.
5. سيلام حمزة ، ولد بزيو فاتح ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي ، دراسة حالة الجزائر 2014/2000، جامعة أكلي محند أو لحاج – البويرة، 2014/2013 .
6. فرحات بختة ، بيئة الأعمال وأثرها على التنافسية الدولية ، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2010 .
7. قاسي ياسين ، التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول ، مذكرة ماجستير ، التخصص تسويق ، جامعة سعد دحلب بالبليدة ، جويلية 2005 .
8. مزوزي ربيع ، دور تسيير الكفاءات البشرية في تحقيق الميزة التنافسية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير ، فرع تسيير المنظمات ، تخصص تسيير الموارد البشرية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2014/2013 .

3- التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات :

1. تقرير التنمية البشرية في ليبيا 2002 ، منشور على الموقع الالكتروني التالي :
http://www.nidaly.org/book2002/p-1/in-1-4.htm page consultée le 15/02/2005 .

4- المؤتمرات والملتقيات والندوات :

1. زيدان محمد، أ . بريش عبد القادر ، دور الحكومات في تدعيم التنافسية (حالة الجزائر) ،المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات 08-09-مارس 2005 ، قسم علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف – الجزائر
2. طهرات عمار ، الاستراتيجيات التسويقية وتنافسية المؤسسة الاقتصادية ، حالة الجزائر ، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية .
3. عميش عائشة ، حدادو علي ، مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية .
4. لوزيان عبد الباسط ، عزوز علي ، التجربة التنموية الكورية " الدروس والعبر المستفادة " ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي الأول للتنمية " في إطار تنمية واقعية في الجزائر بين الممارسة والفكر المنتج " ، جامعة باجي مختار ، عنابه ، 05/04 نوفمبر 2006 .
5. نوير طارق ، دور الحكومة الداعم للتنافسية " حالة مصر " ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ الفرار ، مجلس الوزراء ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية AP/WPS0302 مراسلة .
6. وديع محمد عدنان ، القدرة التنافسية وقياسها ، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد الربع والعشرون – ديسمبر / كانون الأول 2003 السنة الثانية .

II - المراجع باللغة الأجنبية

1- **Source : P.Kotler et Bernard Du Bois, «marketing Management » Edition, Paris**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة **ماستر** أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم الاقتصادية

التخصص:اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات

أثر السياسة المالية في رفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية

دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر

تحت إشراف الأستاذ :

طارق قدوري

إعداد الطالب :

مصطفاوي محمد الصادق

لجنة المناقشة

علي ذهب	**أستاذ مساعد – (جامعة بالوادي)**	**رئيسا**
طارق قدوري	**أستاذ مساعد – (جامعة بالوادي)**	**مشرفا ومقررا**
الشريف بوقصبة	**أستاذ مساعد – (جامعة بالوادي)**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2015/2014